ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq
JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities
كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

# The effect of Sebawayh's Book on the Al-Minhaj in the explaining the Jomal of Al-Zajjaji by Yahya Bin Hamzah Al-Alawi (d. 749 H.) Al-Mabni from nouns and verbs as amodel grammatical study--

**Prof. Dr. Sabah Ali Suliman**
University of Tikrit / Collage of Education for Humanities /
Department of Arabic Language

**Nabeel Jaseem Ali**
University of Tikrit / Collage of Education for Humanities /
Department of Arabic Language

* *Corresponding author: E-mail* :اميل الباحث

***Keywords*:**
Sibawayh,
Zajjaji Jomal,
Al-Minhaj by Alawi,
grammatical study.

**A R T I C L E  I N F O**

***Article history:***
Received 18 Jan. 2021
Accepted 16 Feb 2021
Available online 9 July 2021
*E-mail*
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

**A B S T R A C T**

Abu Bishr Amr ibn Uthman Sebawayh (d.180 AH) was still the one who has the greatest influence in grammatical studies since the time of his book's emergence and to this day, as his views and adopts in language and literature have been the subject of study and discussion throughout the ages.The topics of Mu'rabs and Mabnis were among the important topics in the grammatical lesson, and scholars have long recognized the status of these topics, and they addressed them with research and investigation, and noted their results and usefulness, which achieved with other topics the purpose of developing grammar in general, which is to preserve the tongue from error in Speech, and convey the abundant meanings of the recipient in brief words.This research is a grammatical study that deals with the Mabnis of nouns and verbs in the book Al-Minhaj in Explanation of the Jomal of Al-Zajjaji by Yahya bin Hamzah Al-Alawi (d.749 AH), and the effect of Sebawayh on it through his famous book.The research confirms that Imam Yahya bin Hamzah Al-Alawi was influenced by the views and personality of Sibawayh, as this appears to be clear through the frequent transmission of Sibawayh in the book Al-Minhaj. Some of them are received, revealing an independent scholarly personality of Imam Yahya bin Hamzah Al-Alawi, and his avoidance of fanaticism in adopting different grammatical schools.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.7.2021.4

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

## أثر كتاب سيبويه في المنهاج في شرح جمل الزجاجي ليحيى بن حمزة العلوي (ت749هـ) المبني من الأسماء والأفعال إنموذجًا – دراسة نحوية –

أ. د. صباح علي سليمان/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية
نبيل جاسم علي/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

**الخلاصة:**

كان أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت180هـ)، وما يزال صاحب التأثير الأكبر في الدراسات النحوية منذ زمن ظهور كتابه وإلى يومنا هذا، فقد كانت آراؤه ومتبنياته في اللغة والأدب محل درس ونقاش على مرّ العصور.

وقد كانت موضوعات المعربات والمبنيات من الموضوعات ذات الأهمية في الدرس النحوي،

وقد أدرك العلماء منذ زمن بعيد مكانة هذه الموضوعات فتناولوها بالبحث والاستقصاء، ونوّهوا إلى ثمرتها وفائدتها، التي تحقق مع الموضوعات الأخرى الغاية من وضع علم النحو بشكل عامّ، وهو صون اللسان من الخطأ في الكلام، وإيصال المعاني الغزيرة للمتلقي بأَلفاظ موجزة.

وهذا البحث دراسة نحوية تتناول المبنيات من الأسماء والأفعال في كتاب المنهاج في شرح جمل الزجاجي ليحيى بن حمزة العلوي (ت749هـ)، وأثر سيبويه فيها من خلال كتابِهِ الشهير.

ويؤكد البحث تأثر الإمام يحيى بن حمزة العلوي بآراء سيبويه وشخصيته، إذ يبدو ذلك واضحًا من خلال كثرة النقل عنه في كتاب المنهاج، وهذا التأثر لم يجعل يحيى بن حمزة تابعًا لسيبويه في كل ما ينقل عنه، بل كان يناقش آراءه فيقبل منها ما يقبل ويرد منها ما يرد، كاشفًا بذلك عن شخصية علمية مستقلة للإمام يحيى بن حمزة العلوي، وابتعاده عن التعصب في الأخذ عن المذاهب النحوية المختلفة.

## المقدمة

الحمد لله الأَوّل بلا أَوّل كان قبله، والآخر بلا آخر يكون بعده، الّذي قصرت عن رؤيتِه أَبصار النّاظرين، و عجزت عن نعتِه أَوهام الواصفين، ابتدع بقدرتِهِ الخلق ابتداعًا، واخترعهم على مشيّته اختراعًا، ثمّ سلك بهم طريق إرادتِهِ، وبعثهم في سبيل محبّته، والصلاة والسلام على خيرِ بريّتِه، محمدٍ وعترتِه، وعلى الشاكرينَ من صحابتِهِ.

وبعد، فكان كتاب سيبويه محور الدراسات في اللغة العربية وعلومها، واتخذ الكتاب محوريته من شخصية مؤلفه ذلك النحوي البارع أَبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت180هـ)، وهو من أبرز علماء النحو العربي وأَكثرهم تأثيرًا في من سلك هذا المسلك ونهج هذا المنهج وطلب هذا العلم الذي يتوخى منه صون اللسان عن الخطأ في الكلامِ.

وهذا بحث يدرس أَثر كتاب سيبويه في كتاب المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت749هـ)، متخذًا من المبنيات من الأَسماء والأَفعال إنموذجًا للدراسة النحوية، وهو مستل من رسالة الماجستير: (أَثر كتاب سيبويه في المنهاج في شرح جمل الزجاجي ليحيى بن حمزة العلوي (ت749هـ) –دراسة نحوية)، والعلوي هذا هو أَحد علماء اليمن البارزين في مختلف العلوم التي منها علم النحو العربي.

وتتجلى أَهمية البحث في كونهِ يحاول الكشف عن جانب من جوانب الدراسات النحوية في اليمن في القرنين السابع والثامن الهجريين، وهو عصر ازدهرت فيهِ الدراسات النحوية فظهر كبار النحويين كابن مالك (ت672هـ) وأبي حيان (ت745هـ) وابن هشام (ت761هـ) وابن عقيل (ت769هـ) وغيرهم من الأعلام، ويخلص إلى كون الدرس النحوي في اليمن لا يقل شأنه عن الدرس النحوي في سائر البلدانِ.

إنَّ كتاب المنهاج هو الكتاب اليماني الوحيد الذي شُرِحَ فيهِ كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي (ت340هـ)، ووصل إلينا، لذلك كان لا بد من دراستهِ والوقوف على أثر كتاب سيبويه فيهِ من خلال ما نقله عنه العلويُّ، ووقف منه موقف المؤيد تارةً، والمعارض تارة أُخرى، دالًّا بذلك على استقلال شخصيته العلمية، مع إعجابهِ الشديدِ بسيبويه وأَفكارِهِ.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على مبحثين، يتناول المبحث الأَول: المبنيات من الأسماء، فيما يتناول المبحث الثاني: المبنيات من الأَفعال، مع خاتمةٍ بما توصل إليهِ البحث من نتائج.

وقد اعتمدنا فيهِ على أَبرز المصادر النحوية، كذلك كتب التفسير والحديث والدواوين الشعرية وكتب الأدب، وسائر ما له صلة بالبحث.

ونسأل الله تعالى أَنْ نكون قد وفقنا في هذا العمل، مع الاعتذار عمّا فيهِ من خطأ وسهو إنْ وجد، والحمد لله ربِّ العالمين.

## المبحث الأول
## الأسماء المبنية

### 1. ما التعجبية:

التعجبُ: هو تأثر النفس، وانفعالها، عند الشعور بِأمرٍ يخفى سببه؛ ولهذا قيل: إذا ظَهَرَ السببُ، بَطَلَ العَجَبُ[1].

وله في العربية أُسلوبان: سماعي، نحو: سبحانَ اللهِ إنَّ المؤمنَ لا ينجُسُ[2]! ولله دَرُّهُ فارِسًا! ونحو قولهِ تعالى: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ۝ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ۝ فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا﴾ [البقرة: 28]، وقياسي، وله صيغتان، الأُولَى: ما أَفْعَلَهُ! نحو: ما أَحْسَنَ زَيدًا! والثانية: أَفْعِلْ بِهِ! نحو: أَحْسِنْ بِزَيدٍ!

وقد اختلفَ النحويُّون في (مَا) التعجبية، من قولكَ: ما أَحْسَنَ زَيدًا! فقال بعضهم: إنَّها نكرة غير موصوفةٍ، وهو قول سيبويه وجمهور البصريين، ووافقهم الأخفشُ في أحد أقوالهِ، أمّا قوله الثاني، فهو: أَنّها موصولة، وقوله الثالث، هو: أَنّها نكرة موصوفة، أمّا في مذهب الفرّاء وابن درستويه، فهي: استفهامية، وهو مذهب الكوفيين[3].

قال العلوي: "الصيغة الأُولَى: وهي كثيرةُ الاستعمال، وهي قولنا: ما أفعَلَ، نحو: ما أَحسَنَ زيدًا! قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ عَنِ ٱلْقِبْلَةِ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: 175]، فما هاهنا اسم بمعنى شيء، وارد على جهة الإبهام، والتقدير فيه: شيءٌ حَسَّنَ زيدًا.

وزَعَمَ أبو الحسن الأخفشُ أنّها موصولة، والتقدير عنده: الذي حَسَّنَ زيدًا شيءٌ، وزَعَمَ بعض النحاة أنَّها استفهامية[4]، حكاه الزمخشريُّ في (مُفَصَّلِه)[5].

ومعنى قولنا: ما أَعظمَ اللهَ! أي: شيءٌ جعلَه عظيمًا، والمعنى فيهِ أَنَّ مخلوقاتِه المُتْقَنَةَ، ومصنوعاتِه المُحْكَمَةَ، هي التي دلّتْ على عظمتِهِ، وأمّا أَنّ عظمته إنّما هي لذاته لا من جهةٍ غيرها، فلا

جرم لما ذكرناه حسن أن يقال: شيءٌ جعله عظيمًا، بالمعنى الذي ذكرناه، ولا يُنْكِرُ هذا إلّا من لا تَتَّسِع حوصلته للأسرار الإلهية، والوقوف على المباحث الكلامية..."[6].

قال سيبويه: "وذلكَ قولكَ: ما أَحْسَنَ عبدَ الله! زَعَمَ الخليلُ أنَّه بمنزلة قولكَ: شيءٌ أَحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب، وهذا تمثيلٌ ولم يُتَكلَّم به"[7].

## 2. معنى أَفْعِلْ بِهِ في التعجب:

اختلفوا في الباءِ[8] من: أَكْرِمْ بِزَيدٍ! قال قومٌ ـ وهو المشهور ـ : إنَّها زائدة، وهو مذهب أكثر النحويين، ثم اختلف هؤلاء، فذهب سيبويه[9]، وجمهور البصريين، إلى أَنَّها زائدة، والمجرور فاعل في الأَصل، مثلها في قولهِ تعالى: ﴿قُرَيْشٍ الْمَاعُونَ الْكَوْثَرَ﴾ [النساء: 79، 116، والفتح: 28]، ومذهب الكوفيين[10] ونسبوه إلى الفرّاء[11]، والأخفش[12]، والزجّاج[13] أنَّها زائدة، والمجرور: مفعولٌ في الأَصل، وقال ابن خروف: "وهو قولٌ لا دليل على خطئهِ"[14].

أمّا القول الآخر في الباءِ، فهو: أنّها للتعدية، وليست بزائدةٍ، والهمزةُ في (أَحْسَنَ) للصيرورة، وهو أَمر للسبب أَو للشخص، وأَجازه الزمخشريُّ[15].

وذكرَ العلوي: أَنَّ اختيار الزمخشري، هو أنّ الباء زائدة في موضع نصب، ولم يذكر إِجازته لكون الباء للتعدية، قال العلوي: "الصيغة الثانية هي قولنا: أَكْرِمْ بِزَيدٍ! ولها معنيان:

أَحدهما: وهو الذي عوّل عليه جماهير البصريين، كالخليل، وسيبويه، وغيرهما، واختاره ابن جني[16] أنَّ معنى أكرِمْ بِزَيدٍ! أصله أَكْرَمَ زيدٌ، أي: صار ذا كَرَمٍ، كَأَغَدَّ البعيرُ، إذا صارَ ذا غُدَّة، خلا أنَّه أُخْرِجَ على لفظ الأمر، ومعناه: الخبر، والباء على هذا مزيدة، مثلها في: ﴿الْمُطَفِّفِينَ الْأَشْقَى الْبُرُوجِ﴾ [الرعد: 43، والاسراء: 96]، وهو في موضع رفعٍ على الفاعلية.

وثانيهما: أَنْ تكون هذه الصيغة، باقية على كونها دالة على الأَمر، من غير تعيين، ويكون أَمرًا لكل أَحدٍ أَنْ يجعل زيدًا كريمًا، أي: يصفه بالكرمِ، وعلى هذا تكون الباء مزيدة في موضع نصب، مثلها في قوله تعالى: ﴿الْبَيْتَ الْفُرْقَانَ الشُّعَرَاءَ النَّمْلَ الْقَصَصَ﴾ [البقرة: 195]، وزيادتها للتأكيد، وهذا الذي اختاره الزمخشري، والزجاج"[17].

قال سيبويه: "وإنْ قلت: مررتُ برجلٍ حسبُك بهِ من رجلٍ، رفعتَ أيضًا، وزعم الخليل رحمه الله أنّ بهِ ههنا بمنزلة هُوَ، ولكن هذه الباءَ دخلت ههنا توكيدًا، كما قال[18]: [الطويل]

كفى الشيبُ والإسلامُ

وكفى بالشيب والإسلام"[19].

وقال: "ومثل ذلكَ قول عباس بن مرداس[20]: [الطويل]

ومُرَّةُ يحميهمْ إذا ما تبدّدوا ويطعنُهم شَزْرًا فأَبْرَحْتَ فارِساً

فكأنّه قال: فكفى بكَ فارسًا، وإنّما يريد كَفيتَ فارسًا، ودخلتْه هذه الباء توكيدًا، ومن ذلك قول الأَعشى[21]: [المتقارب]

تقول ابنتي حين جَدَّ الرحيلُ فأبْرحتَ ربًّا وأبرحتَ جاراً

ومثله أَكرمْ به رَجُلاً"[22].

### 3. ضمير النصب المنفصل:

تعددت آراء النحويين في ضمير النصب المنفصل (إيَّا) وما يلحق بهِ، نحو: (إيَّاكَ، وإيَّاكِ، وإيَّاكُما، وإيَّاكُم، وإيَّاكُنَّ، وإيَّايَ، وإيَّانا، وإيَّاهُ، وإيَّاها، وإيَّاهُما، وإيَّاهُم، وإيَّاهُنَّ) وانقسموا على مذاهب ذكرها العلوي، فقال: "الخلاف الأول: في (إيَّا) وفيها مذاهب:

أوّلها: أَنَّ (إيَّا) اسم مضمر، والحروف التي بعدها لواحق، للدلالةِ على أَحوال المخاطبين، وهذا مذهب سيبويه[23]، وتلميذه الأخفش[24]، واختاره الزمخشري[25]، وابن الحاجب[26]، والخوارزمي[27]، وعليهِ جلة البصريين[28].

وثانيها: أَنّ (الكاف) اسم مضمر، وما قبلها من هذه الأَحرف عماد لها، وهذا هو قول الكسائي، والفرّاء، من نحاة الكوفة، وإليهِ ذهب علي بن كيسان من البصريين[29].

وثالثها: مذهب الخليل، واختلفت الرواية عنه، فمرة قال: بأَنَّ (إيَّا) اسم مضمر مضاف إلى ما بعده[30]، ومرة قال: بأَنَّه اسم مظهر مضاف إلى ما بعده، حكاهما ابن الأنباري[31] عنه.

ورابعها: أَنَّ (إيَّا) اسم مبهم مضاف إلى ما بعده، ولا يُعلم اسم مبهم أضيف إلى ما بعده إلّا هو، وهذا شيء يُحكى عن المبردِ وابن درستويه[32].

وخامسها: أَنَّ (إيَّا) اسم مظهر مضاف إلى ما بعده، لازم للنصب، بمنزلةِ: (سُبْحَان) من المصادر، وهذا محكيٌّ عن أبي إسحاق الزجاج[33].

وسادسها: أَنَّ (إيَّاك) بكماله اسم مضمر، وهذا شيء حكاه ابن الأَنباري، وابن بابشاذ، عن أقوام من الكوفيين[34]، وهذا هو المختار عندنا.

ويدل على ما قلناه، هو أَنَّ (إيَّاك) بكمالهِ دالّ على ما وضع له من الكناية على من يرجع إليهِ، كدلالة قولنا: (رَجُل، وأَسَد)، على ما وُضِعَا له من غير أنْ يكونَ بعضه دالًّا على معنًى مخالف للأول، كما زعمه أكثر النحاة؛ لأَنَّ هذا ممّا لا دليلَ عليهِ، ولا يُعلم إلّا بِوَحْيٍ وتَنزل، فلا جرم كان الاعتماد على ما ذكرناه"[35].

قال سيبويه: "وقال الخليل: لو أَنّ رجلاً قال: إيّاك نفسِك، لم أُعَنِّفْه؛ لأَنَّ هذه (الكاف) مجرورة"[36].

وقال: "وتقول: عجبتُ مِنْ ضَربِ زيدٍ أنتَ، ومِنْ ضرْبِكَ هُوَ، إذا جعلتَ (زيدًا) مفعولًا، وجعلت المضمَر الذي علامته الكاف فاعلًا، فجاز (أنتَ) ههنا للفاعل كما جاز (إيَّا) للمفعول؛ لأنّ (إيَّا، وأنتَ) علامتا الإضمار، وامتناع التاء يقوّي دخولَ (أنتَ) ههنا"[37].

### 4. ضمائر الرفع المنفصلة:

نحو: (أَنَا، وأَنْتَ، وأَنْتِ، وأَنْتُمَا، وأَنْتُم، وأَنْتُنَّ)، وللنحاة فيها مذاهب[38]:

الأَول: إنَّ الضمير هو: (الهمزة، والنون)، وما يلحقها علامات للمتكلم والمخاطب، والمثنى والجمع، والتذكير والتأنيث، وهو مذهب الخليل وسيبويه والبصريين ومن تبعهم.

أَمّا المذهب الثاني، فهو: مذهب الكوفيين، ومؤدَّاه: أَنَّ هذه الكلمات بكمالها أسماء.

والثالث: هو لابن كيسان، وهو: أَنَّ التاء هي الاسم، كالذي في فعلتُ، وقال: كُثِّرَتْ بأَنْ[39].

قال العلوي ـ ولم يذكر مذهب ابن كيسان ـ : "الخلاف الثاني: في الضمائر المنفصلة المرفوعة، في نحو قولنا: أَنْتُمَا، أَنْتُم، أَنْتُنَّ، والذي عليه الجماهير من البصريين كالخليل وسيبويه[40]، واختاره الزمخشري في مفصلهِ[41]، ونصره ابن الحاجب[42]، والخوارزمي[43]، أَنَّ الاسم من هذه الضمائر إنّما هو الأَلف والنون، ما عداهما أَحرف لاحقةٌ للدلالةِ على التثنيةِ، والجمعِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، والخطابِ.

وذهب الكسائي والفراء[44]، وغيرهُما من نحاةِ الكوفةِ[45] إلى أَنَّ هذهِ الضمائر بكمالِها أسماء، دالّةٌ على ما وُضعتْ لهُ مِن الكنايات، مِن غيرِ أَنْ يكونَ بعضُها اسمًا، وبعضُها حرفًا، وهذا هو المختارُ عندنا، ويدلّ عليهِ ما سبق تقريرهُ، ونزيدها هنا، وهو أَنَّا نعلم أَنّ مدلولَ التاءِ في أَنْتَ، كمدلولِها في: أَقَمْتَ وضَرَبْتَ، فكما أَنّها للخطابِ في قُمْتَ وضَرَبْتَ، فهكذا تكونُ للخطابِ في: أَنْتَ، على جهةِ الاسميةِ مِنْ غيرِ فرقٍ بينهُما أَصلًا"[46].

قال سيبويه: "وينبغي لِمَنْ زعم أَنَّهنّ أَسماءٌ أَنْ يزعُمَ أَنّ كافَ ذاكَ اسمٌ، فإذا قالَ ذلكَ لمْ يكنْ لهُ بدٌّ مِنْ أَنْ يزعُمَ أَنّها مجرورةٌ أَو منصوبةٌ، فإنْ كانت منصوبةً انبغى لهُ أَنْ يقولَ: ذاكَ نفسَك زيدٌ، إذا أَرادَ الكافَ، وينبغي لهُ أَنْ يقولَ: إنْ كانت مجرورةً ذاكَ نفسِك زيدٌ، وينبغي لهُ أَنْ يقولَ: إنَّ تاءَ أنتَ اسمٌ؛ وإنَّما تاءُ أَنتَ بمنزلةِ الكافِ"[47].

وقال: "وكذلكَ: (ذلكَ)؛ لأَنَّ هذهِ الكافَ لحقت للمخاطبةِ، وكذلكَ (أنتَ) التاءُ بمنزلةِ الكافِ"[48].

وقال: "اعلم أَنّ المضمَرَ المرفوعَ، إذا حدَّث عَنْ نفسِهِ فإنَّ علامتهُ أَنَا، وإنْ حدَّث عنْ نفسهِ وعنْ آخر قال: نَحنُ، وإنْ حدَّث عنْ نفسهِ وعنْ آخرين قال: نَحْنُ"[49].

وقال: "وأما المضمَر المخاطَب، فعلامتُهُ إنْ كانَ واحدًا أَنْتَ، وإنْ خاطبتَ اثنين فعلامتُهما أنتُما، وإنْ خاطبتَ جميعًا فعلامتُهم أنتم"[50].

**5. كَمْ بين الاستفهامية والخبرية:**

هي كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار، ولذلك جاءت بعد أَبواب العددِ، وهي نوعان: استفهامية، وخبرية، وهي اسم في الاستفهام والخبر[51].

وتشتركان في أُمور، هي: الاسمية، والإبهام، والبناء، ولزوم التصدير، والافتقار إلى مميز.

وتفترقان في أُمور، هي:

1. إنَّ الكلام مع الخبريةِ يحتمل التصديق والتكذيب، بخلافهِ مع الاستفهامية.
2. لا بُدَّ للاستفهامية من جواب، بخلاف الخبريةِ.
3. تمييز الخبرية مفرد أَو مجموع، وتمييز الاستفهامية مفرد.

4. تمييز الخبرية مجرور، وتمييز الاستفهامية منصوب.

5. المبدل من الاستفهاميةِ يقترن بالهمزةِ، تقول في الاستفهاميةِ: كم مالك أَعشرون أَم ثلاثون؟ وفي الخبريةِ: كم رجالٍ في الدارِ عشرون بل ثلاثون[52].

وذكر العلوي أَنَّ الاستفهامية قد تحمل على الخبرية في جر مميزها، قال: "وأَما الاستفهامية، فإنَّها قد تُحمل على الخبريةِ، في جواز إضافتها إِلى مَا بعدها؛ لأَنَّ مميز الاستفهامية منصوب، وقد يُجر حملًا على الخبرية، كما في قولك: على كم جذعٍ بُنيَ بيتك؟ قال سيبويه[53]: سألتُ الخليلَ عن قولهم: على كم جذعٍ بني بيتك؟ فقال لي: القياس هو النصب؛ لأنّه من مواضع الاستفهامية، فجرُّه إنّما هو حملٌ على الخبرية، وهذا هو الأقوى، والأحسن، وهو اختيار أَبي إسحاق الزجاج[54]، وأبي علي الفارسي[55]، وارتضاه هشام الكوفي[56]، من نحاة البصرة.

فأمّا الخليل وسيبويه، فالجرّ عندهما هو بإضمار (مِنْ)، وهذا فاسدٌ؛ فإنَّ الجرَّ بإضمار الحرف لا وجه له، وفيما ذكرناه من الجر بالمشابهةِ بالخبريةِ مندوحةٌ وسعةٌ عن إضمارِ الحرفِ.

فأمَّا قول أَبي القاسم[57]: أنّه لا خلافَ بين النحاةِ، في الجرِّ بإضمار الحرف هاهنا فهو فاسدٌ؛ فإنَّه كما ترى يضعف من جهة النظر، لضعف إضمار حرف الجر، فهو خطأٌ من جهةِ النقلِ، فإنَّا حكينا خلاف ما ذكرناه من النحاة في جره بالمشابهة، فإذًا لا وجهَ لِما ادَّعاه ابو القاسم من ذلكَ"[58].

قال سيبويه: "وسألته[59] عن قولهِ: على كم جِذعٍ بيتُك مبنيٌّ؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ)، ولكنَّهم حذفوها ههنا تخفيفًا على اللسان، وصارت (عَلَى) عوضًا منها"[60].

**6. وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها:**

يسمّى عند البصريين: فصلًا[61]؛ لأنّه فصل بين الخبر والنعت، أَو لأنّه فصل بين المبتدأ والخبر، أو لأنه فصل بين الخبر والتابع، وهو يوضّح كون الثاني خبرًا في نحو: زَيدٌ هُوَ القائِمُ.

أمّا الكوفيون فيسمّونه: عِمَادًا[62]؛ لأَنّه يُعتمد عليهِ في الفائدة، إِذ يبيّن أن الثاني خبر، وبعضهم يسمّيه: دعامة[63]؛ لأنّه يدعم به الكلام، أَي: يقوى ويؤكد.

وذكر أَبو حيان: أَنّ بعض المَدَنِيّين يسمّيه: صفة[64]، ونسبه السيوطي إِلى المتأخرين[65].

وله أحكام ذكرها النحويون[66]، خلاصتها: أَنَّ ضمير الفصل هو ضمير رفع منفصل، يطابق ما قبله، وما قبله مبتدأ في الحال نحو: زيدٌ هُوَ القائِمُ، أَو في الأَصل، كاِسم كانَ، واِسم إِنَّ، والمفعول الأَول لظنَّ وأَخواتها، ونحوها.

ويجب أَنْ يكون معرفةً، وذهب بعض الكوفيين، منهم هشام بن معاوية الضرير، والفراء، إِلى جواز أَنْ يكون نكرةً[67].

أَمّا ما بعد ضمير الفصل، فهو: خبر في الحالِ، أَو الأَصل، كما في المبتدأ، وهو معرفة أَو كالمعرفةِ[68]، ممّا طال ولم تدخله الأَلف واللام، نحو: خير منك، وشرّ منك، ومثلك، وأَفضل منك، وأَجاز

المازني[69] أنْ يكون فعلًا مضارعًا، نحو: زيدٌ هو يقولُ، ووافقه الجرجاني[70]، والسهيلي[71]، والعكبري[72]، وابن الخباز[73]، ، وتبعهم من المحدثين ابن عاشور[74].

واختلف النحويّون في وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحب الحال، فأجازه الكسائي[75]، وجعل منه قراءة مَنْ قرأ: ﴿الْأَخْسَرِينَ سَعْيًا فَطِهِ بِيَنَ الصَّافَاتِ﴾ [هود: 78]، بنصب (أَطهر)، وهي قراءة مروية عن محمد بن مروان، وعن غيرهِ[76]، وقد منعه البصريون وجعلوا ذلك لحنًا[77]، وأَمَّا الأَخفش فقد منع ذلك في معاني القرآن[78]، وقد رووا عنه الإجازة[79].

أمّا العلوي، فقد وافق البصريين في المنع، قال: "أَنْ يكونَ توسطه[80] بين المبتدأ وخبره، وبين عواملها، فإنْ كان متوسطًا بين الحال، وصاحبها، فلا يعد من هذا الباب، كقولكَ: هذا زيدٌ هوَ قائِمًا، فلا وجهَ للنصب بحالٍ، وكقراءة مَنْ قرأ[81]: ﴿الْأَخْسَرِينَ سَعْيًا فَطِهِ بِيَنَ﴾ [هود: 78]، بالنصب، وهي محكية عن ابن مروان، قال سيبويه: أمّا ابن مروان فقد احتبى في لحنه، وقال أبو عمرو بن العلاء: مَنْ قرأها بالنصب فقد تربع في لحنهِ"[82].

قال سيبويه: "وأما أهل المدينة فينزِلون (هُوَ) هاهنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلًا في هذا الموضع، فزعم يونس أَنَّ أَبا عمرٍو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابنُ مروان في ذِه في اللحن، يقول: لحنَ، وهو رجل من أَهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ؛ وذلك أنّه قرأ: ﴿الْأَخْسَرِينَ سَعْيًا فَطِهِ بِيَنَ الصَّافَاتِ﴾ [هود: 78]، فنصب"[83].

أمّا إعراب ضمير الفصل فذهب نحاة الكوفة إلى أَنّه اسم، وله محل من الإعراب[84]، ثم اختلفوا، فقال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفرّاء: محله بحسب ما قبله[85].

أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أَنَّه ليس له محلٌ من الإعراب[86]، والمشهور عنهم أَنّهم يجعلون الفصل حرفًا، والخليل يجعله اسمًا لا محلَّ لَهُ من الإعرابِ[87].

ولو نظرنا إلى كتاب سيبويه، لا نجد له نصًّا على أَنَّه اسم أَو حرف، فهو يسمِّيه: (فَصْلًا) بدون ذكر كلمة الضمير، وسيأتي ذلك، وقد فهم العلوي من كلامهِ: أَن الفصل حرف عندهُ، وعند الخليل، فاختار مذهب الكوفيين، قال:

"هل يكون اسمًا أم لا؟ اختلف النحاة في هذه المسألة، فالذي قاله علماء البصريين، كالخليل وسيبويه، واختاره الفارسي[88] انَّ هذا الضمير لا محلَّ له من الإعراب، وإنّما أتى به للفصل، وهذا كالصريح فهم على أنّه حرف؛ لأنَّه لو كان اسمًا عندهم لكانَ لا بدَّ له من إعراب، إمّا ظاهر، وإمّا مقدر.

والذي عليه جماهير أهل الكوفة الكسائي والفراء وغيرهما[89]، أنّ هذا الضمير له موضع من الإعراب، وهذا تصريحٌ منهم باسميَّته.

فأمّا ابن الحاجب[90]، والخوارزمي[91]، والزمخشري[92]، فليس عندهم تصريح باسميةٍ، ولا حرفيةٍ.

والمختار عندنا: أنّه اسمٌ كما هو مذهب أهل الكوفة"[93]، ثم يذكر أَدلة الاختيار.

ونقل سيبويه عن الخليل تعجبه من جعل الاسم زائدًا، فقال: "وكان الخليل يقول: واللهِ إنّه لَعظيمٌ جعلُهم (هُوَ) فصلًا في المعرفة، وتصييرُهم إيَّاها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغوًا؛ لأنَّ (هُوَ) بمنزلة (أبُوهُ)، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوًا كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة (لَيسَ)، وإنما قياسُها أن تكون بمنزلة (كأنّما، وإنّما)"[94]، وهذا تصريح من الخليل بأنَّ الفصل بمنزلة الحرف، وإنْ لم ينصّ على حرفيته، أَمّا إذا نظرنا إلى كلام سيبويه فنجده لا يصرح باسميَّةٍ ولا حرفيةٍ، ولكن يفهم من بعض كلامهِ: أَنَّ الفصل اسم، ومن بعض كلامهِ: أَنّه حرف، كقوله: "فاستقبحوا أَنْ يجعلوها فصلًا في النكرة، كما جعلوها في المعرفةِ؛ لأنها معرفةٌ، فلم تَصر فصلًا إلا لمعرفة كما لم تكن وصفًا ولا بدلًا إلا لمعرفة"[95]، وهذا نصٌّ واضح على أَنَّ الفصلَ معرفةٌ، والمعرفة من أَقسام الاسم.

أمّا ما يفهم من كلام سيبويه على أَنّ الفصل حرف، فنحو قوله: "واعلم أَنَّ ما كان فصلًا، لا يغيّر ما بعده عن حالهِ التي كان عليها قبل أَن يُذكر"[96]، وهذا نصَّ على أَنَّ الفصل زائد، ولا محلَّ له من الإعراب، وقال: "فصار (هُوَ) وأَخواتُها هنا بمنزلة (مَا) إذا كانت لغوًا، في أنها لا تغيّر ما بعدها عن حاله قبل أَنْ تُذكَر"[97]، ينزل ضمير الفصل منزلة الحرفِ.

وقال: "هذا بابٌ لا تكون هُوَ وأَخواتها فيهِ فصلًا، ولكن يكنَّ بمنزلة اسم مبتدإ"[98]، فجعل مصطلح (الاسم المبتدأ) مقابلًا لمصطلحِ (الفصل).

وأمّا نصه الذي قال فيه: "وإذا صارت هذه الحروف فصلًا وهذا موضع فصلها في كلام العرب، فأجرِه كما أجروه"[99]، فإنّه وإنْ كان يقصد بالحروف ضمائر الفصل، كما قال السيرافي[100]، إلّا أَنَّه ليس تصريحًا بحرفيتها؛ لأَنَّ سيبويه يطلق لفظ الحروف على الأسماء أَيضًا في كتابهِ، كقولهِ: "هذا باب ما تكون فيه (أنتَ، وأنا، ونحنُ، وهوَ، وهِيَ، وهُمْ، وهُنَّ، وأنتُنَّ، وهُمَا، وأنتُما، وأنتُم) وصفًا، اعلم أنّ هذه الحروف كلّها تكون وصفاً للمجرور، والمرفوع، والمنصوب، المضمرين"[101].

### 7. علّة بناء المُنادَى المفرد المعرفة على الضم:

ذهبَ الكسائيُّ، ومن تبعه من الكوفيين[102]، ونُسِبَ إلى الزيادي[103]، والرياشي[104] أَيضًا، إلى أَنَّ الضمة في نحو: (يَا زَيدُ) هي ضمة إعرابٍ، وليست ضمة بناءٍ، وذهب الفرَّاء[105] من الكوفيين إلى أَنّ المنادى هنا مبنيٌّ على الضم، وهو مذهب البصريين[106].

وقال الفرّاء: إنّ أَصله (يَا زيدَاه)، حذفوا آخره فبني (زيدٌ) على الضم، كما بنو (قَبْلُ، وبَعْدُ) على الضمِ حينما حذفوا المضاف إليهِ[107].

أمّا علّة بنائه عند البصريين[108]، فهو لسببين، الأَول: لمضارَعته الأَصوات، وهو مذهب أَبي عمرو بن العلاء، والخليل[109]، وسيبويه[110]، والثاني: لشبههِ بالضميرِ، ووقوعهِ موقعهُ؛ لأنّهُ مخاطب معرفة مفرد.

وبُنيَ على الحركةِ ولم يُبنَ على السكون؛ لأَنَّ أَصلهُ معربٌ متمكنٌ، فهو يفارق ما كان مبنيًّا على كلّ حالٍ، مثل: (مَنْ، ومَا، وكَمْ)[111].

وبُنيَ على الضمِ إيثارًا له بأقوى الأَحوال، ولكيلا يلتبس بالمضافِ إلى ياءِ المتكلم لم يبنوه على الكسرِ، ولم يبنوه على الفتح؛ لكيلا يلتبس بالممنوع من الصرف[112].

وحذفوا التنوين منه؛ لأنَّه معرفةٌ، والتنوين علامة النكرة، ولأنّه أشبه (قبل، وبعد) إذا قُطِعَتْ عن الإضافة، وإنَّ أصل إعراب المنادى النصب، ويعرب على الأَصل إذا كان مضافًا، أمّا إذا أُفرِدَ ولم يُضَفْ؛ بُنيَ للدلالة على خروج عن أصلهِ في الإعراب، وهو النصبُ[113].

وقد اختار العلوي ما ذهب إليه البصريّون، قال: "في حالة إذا كان مبنيًّا، ثم هو على وجهين: الوجه الأَول منهما: أن يكون مفردًا معرفةً، وهذا كقولكَ: يا زيدُ، ويا عمرُو، قال اللهُ تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الصافات: 104-105]، و﴿ٱلنَّبَإِ﴾ [هود: 81]، و﴿ٱلرَّعْدِ﴾ [هود: 32]، وغير ذلك.

ثمّ اختلف فيه النحاة[114]، فالذي عليه جماهير البصريين: أنّه مبنيٌّ على الضم؛ لأنّه واقع موقع المضمر، فإذا قال: يا زيدُ، فكأنّه قال: يا أَنْتَ.

فأمّا أهل الكوفة فاختلفوا فزعم الكسائي: أَنّه معرب، لكنّه مرفوع غير منوّن، وزعم الفرّاء: أَنَّ الأَصل في قولنا: يا زيدُ، أَنْ يُقال فيهِ: يا زيداه، لكن العلامة اقتطعت عنه، فأشبه ما قطع عن الإضافةِ كقَبْلُ، وبَعْدُ، فحاصلُ كلامِ الفرّاءِ: أنّه مبنيٌّ على الضم، كمقالة البصريين، وإنْ خالفهم في العلة كما ترى.

والمختارُ: ما عَوَّلَ عليه البصريّون؛ لأنّ المنادى، كما ذكرنا، مفعولٌ في المعنى، لكنّه بُنيَ لِمَا ذكرناه، فأمّا ما قاله الكسائيُّ، مِن كونهِ مُعربًا بالرفعِ، فهو فاسِدٌ؛ فإنَّه لا وجهَ لإعرابِ المنادى بالرفع مع كونهِ مفعولًا بالمعنى، لأَنَّ الضمة لا تكونُ إعرابًا للمفعول بحالٍ ..."[115].

وقد ذكر سيبويه في باب النداء أنّ المنادى المضاف منصوب وناصبه فعل مضمر تُرِكَ إظهاره، أَمَّا المنادى المفرد فهو رفع في محل اسم منصوب، ونقل عن الخليل علة نصب المضاف بأَنَّه طال الكلام بالإضافةِ، كما نصبوا قبلَك وبعدَك، وعلة بناء المفرد بدون تنوين هي علة بناء قبلُ وبعدُ إذا قُطعت عن الإضافةِ[116].

ثم ذكر أَنَّ التنوين في الاسم يدلُّ على تنكيرهِ، ونقل عن الخليل أَنَّ التنوين يؤدّي إلى إطالة الكلام فيكون الاسم مثل المضاف فتظهر حركة الإعراب عليهِ ويرجع إلى أَصلهِ مثل (قبل وبعد)[117].

### 8. تابع (صفة) المنادى المبهم:

المنادى المبهم هو: (أيُّ) و(أسماء الإشارة)[118]، وسمّيت مبهمةً؛ لأَنَّها تقع على كلِّ شيءٍ[119]، وهي مفتقرة إلى ما يوضّحها، ويزيل إبهامها.

فأَيّ يأتي بعدها ثلاثة أَشياء[120]: الأوّل: اسم جنس محلى بـ (ال)، نحو: يَا أَيُّهَا الرجل، والثاني: اسم إشارة، نحو: يَا أَيُّهذا الرجل، والثالث: اسم موصول محلى بـ (ال)، مثل: يَا أيُّها الذي نَجَحَ، وتلزمها الهاء للتنبيه[121].

وقد اختلفوا في (أَيّ)، فذهب الجمهور إلى أَنَّها وصلة لنداء ما فيهِ (ال)، وذهب الأَخفش[122] إلى أَنَّها اسم موصول، وما بعدها صلة لها، في أحد قوليهِ[123]، أمّا قولهُ الثاني فيبدو فيها موافقًا الجمهورَ، قال في معاني القرآن: يا أيُّها الرجلُ، أَيّ ههنا اسم، ولا يتكلم به وحده حتى يوصف[124]، أيْ: إنَّ الواقع بعد (أَيّ) صفة.

أمّا الاسم الواقع بعد (أَيّ)[125]، فقد ذهب الجمهور إلى أَنّه مرفوع وجوبًا، وخالفهم المازني، فأجاز النصب قياسًا على: يا زيدُ الظريفُ والظريفَ، وقد نسبوا جواز النصب إلى الزجّاج[126]، وهو اشتباه[127]؛ لأنّه نفى ورود غير الرفع[128].

ورُدّ رأي المازني؛ لأنّه قياسٌ ولم يرد بهِ سماعٌ عن العربِ[129]، إلّا أنّ ابن الباذش قد ذكر ورود السماع بذلك عن العربِ[130]، وقال أَبو الفداء الأَيوبي صاحب حماة: "وقُرِئَ في الشاذّ[131]: ﴿قُلْ يا أيها الكافرينَ﴾ [الكافرون: 1]"[132]، قال ابن هشام بعد ذكر هذه القراءة: "وهذا إنْ ثبتَ فهو من الشذوذ بمكانٍ"[133]، أمّا الصبّان فيبدو أنّه مال إلى تأييد مذهب المازني، قال معلقًا على كلام الأشموني: "قوله: قال الزجاج، فيه نظرٌ؛ لأَنَّ ابن الباذش ذكر أنّه مسموع من لسان العرب، ولأنّه قُرِئَ شاذًّا: ﴿قُلْ يا أيها الكافرينَ﴾ [الكافرون:1]، وهي تعضد المازني، قاله السندوبي"[134].

ثمّ إنَّ الذين رفعوا ما بعد (أَيّ) قد اختلفوا في إعرابهِ، فذهب الجمهور إلى أَنّه نعت لأَيّ مرفوعٌ[135]، وذهب بعضهم إلى أَنّه عطف بيان، وقال ابن السيد البطليوسي: وهو الظاهرُ[136]، وقال ابن الناظم: إذا كان مشتقًّا، نحو: يا أيُّها الفاضلُ، فهو نعتٌ، وإذا كان الاسم جامدًا، نحو: يا أيُّها الرجلُ، فهو: عطفُ بيانٍ[137].

أمّا الأخفش فله رأيان: الأَول يوافق فيه الجمهور، على أَنَّه صفةٌ، والثاني: يجعل فيهِ الاسم خبرًا لمبتدأ محذوفٍ صلة لأَيّ[138]، وقال الكوفيّون: صفة خبر مبتدأ محذوف، والأصل: يا أيُّ هُوَ هذا الرجلُ[139]، وذهب ابن كيسان إلى أَنَّه نعت لاسم إِشارة، إمّا ملفوظ بهِ أَو محذوف[140].

أمّا اسم الإشارة، فإنّه: ينعت باسم جنس محلّى بـ (ال)، نحو: يا هذا الرجلُ، وبالمشتق المحلّى بـ (ال)[141]، نحو: يا هذا الفاضلُ.

وفي الاسم المحلّى بـ (ال) إعرابان: الأَول: إذا كان اسم الإشارة وصلة لنداء الاسم، فإنّه يُعامل معاملة (أيّ)، فيرفع ما بعده كما ذُكر في (أيّ)، أمّا الثاني: فهو معاملة اسم الإشارة مثل الاسم الظاهر (زيد)، فهنا يجوز الوجهانِ: الرفع، والنصب على المحلِ، كما جاز في: يا زيدُ الظريفُ والظريفَ[142].

وقال ابن يعيش: "اسم الإشارة تقع موقع (أيّ) فيستغنون عن (أيّ) فتكون (ذا) وصلة"[143] أي: جعلَ اسم الإشارة نائبًا عن الأصلِ الذي هو (أَيّ).

واختار العلويُّ في الاسم الذي يقع بعد المنادى المبهم مذهب سيبويه والجمهور، قال: "فأمّا المبهم من المنادى، فهو أَمران:

أحدهما: اسم الإشارة، وهو لا يوصف إلّا بذي اللامِ وحده، فلهذا تقول: يا هذا الرجل، ويا هؤلاء الرجال.

وثانيهما: أَيّ، تارة توصف باللامِ مقحمًا بينهما حرف التنبيهِ، كقولكَ: يا أيُّها الرجل، وتارة يوصف باسم الإشارة، كقولكَ: يا أيُّهذا الرجل.

ولا يجوز في صفتهما إلّا الإجراء على لفظ المنادى دون محله، خلافًا لأبي عثمان المازني، وأبي إسحاق الزجّاج[144]، فإنّهما جوّزا في صفة المبهم الإجراء على اللفظ والمحل كسائر الصفات.

والأول هو مذهب سيبويه، والخليل[145]، واختاره الزمخشري[146]، ونصره ابن الحاجب[147]، والخوارزمي[148]، وهو المختار؛ لأنّ صفة المبهم هي المقصودة في نفسها، فلهذا لم يجُز فيها إلّا الإجراء على اللفظ لا غير.

والحركة في الصفةِ هي الحركةُ الإعرابية[149]، إذ لا وجه لكونها مبنية، فأمّا أبو الحسن الأخفش، فإنّه يذهب إلى أَنَّ الضمة في الصفةِ هي حركة الإعرابِ، ولكنّه يقول: إنّها خبر مبتدأ محذوف، تقديره: يا هذا هو الرجل، وليس جارية على الصفةِ بحالٍ[150]، والمختار: أنَّها صفة إذ لا حاجة مُلجئة إلى تقدير هذا المحذوفِ، وفي إجرائها صفة غنية عنه وكفاية"[151].

قال سيبويه: "هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيهِ إلّا رفعًا، ولا يقع في موقعهِ غيرُ المفرد، وذلكَ قولكَ: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها الرجلانِ، ويا أيُّها المرأتانِ.

فأيُّ ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله، كقولكَ: يا هذا، والرجل وصفٌ له كما يكون وصفا لهذا، وإنّما صار وصفُه لا يكون فيه إلا الرفعُ؛ لأنّك لا تستطيع أَنْ تقول: يا أيُّ، ولا يا أيها، وتسكتَ، لأنه مبهَمٌ يلزمه التفسيرُ، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحد، كأنك قلت: يا رجلُ"[152].

### 9. تنوين المنادى المبني على الضم اضطرارًا:

المنادى المبني على الضمِ هو العَلَمُ المفرد، والنكرةُ المقصودة، وقد أَجمع النحويّون[153] على جواز تنوين العلم في ضرورة الشعر، أمّا النكرة المقصودة التي هي معرفة عند الخليل وسيبويه[154]، فالجمهور على جواز تنوينها اضطرارًا، أمّا بعض علماء سَبْتَة ـ وهي من مدن المغرب العربي سابقًا واسبانيا حاليًّا ـ فقد ذهبوا إلى اختصاص تنوين الضرورة بالعلمِ[155]، وهو مردود؛ لورود تنوين النوعين في شعر العرب[156].

ثم اختلفوا في المنوّن ضرورةً، هل يبقون ضمَّه، أَو يعيدونه إلى أَصلهِ فينوّن منصوبًا؟ فذهب الخليل وسيبويه[157]، والمازني[158]، والفرّاء[159]، وتابعهم الزجّاجي[160]، إلى تنوينه، مع إبقاء ضمِّه مطلقًا، وأنشدوا[161]: [الوافر]

سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها ... وليسَ عليكَ يا مطرُ السلامُ

بالتنوين مع الضمِ[162]، وذهب أبو عمرو بن العلاء[163]، وعيسى بن عمر[164]، ويونس بن حبيب[165]، والجرمي[166]، إلى تنوينهِ مع النصب مطلقًا.

واستحسن المبردُ ذلكَ[167]، وأنشدوا: يا مطرٌ في البيت السابق بالنصب[168].

ونقل أبو حيان: أَنَّ كلَّ من ذهب إلى الإبقاءِ على الضم لا يجيز النصب، ومن يجيز النصب لا يجيز الضم، أي: إنَّ الخلاف ليس في الاختيار على جواز الوجهين، قال: "ويدلُّ على أَنّ الخلاف ليس في الجواز والإختيار، قول سيبويه: ولم نسمع عربيًّا يقوله، يعني: النصب مع التنوين، وليس النافي حجةً على المثبت، إذ قد ثبت ذلكَ"[169]، فأثبت الضم والنصب، وردَّ ابنُ عقيل قولَ سيبويه في عدم سماع النصب عن العرب، بقولهِ: "ولكن، حفظهُ غيرُه"[170]، والحاصل: جواز الوجهين؛ لأَنهما مسموعان من العرب[171].

ومذهب الأعلم الشنتمري، اختيار الضم، إذا كان المنادى علمًا، واختيار النصب، إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة، مع جواز الوجهين[172]، ووافقه ابنُ مالك[173]، وابن الناظم[174]، وتابعهما الصايغ[175]، وهو تلميذ ابن الناظم[176].

أمّا مذهب السيوطي، فهو عكس مذهب الأعلم الشنتمري، وابن مالك[177]، أي: اختيار النصب للعلم، والضمّ للنكرة المعيَّنة، قال: "ولم أقِف على هذا الرأي لأحدٍ"[178].

واختار العلويُّ مذهب الخليل وسيبويه، قال: "وإذا اضطر الشاعر إلى تنوين العلم المفرد في حال ندائهِ[179]، فإنّه يكون مرفوعًا وهو اختيار الخليل، وسيبويه، فأمّا أَبو عمرو بن العلاء، فالنصب هو اختياره.

فأمّا البيت الذي أنشده[180]، وهو قوله[181]: [الوافر]

سلامُ اللهِ يا مطرًا عليها  وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

فهو للأحوص، والحوص: ضيق في مؤخر العين، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه، أما إعرابه: فهو ظاهرٌ، وأمّا موضع الشاهد منه: فإنّما أورده شاهدًا على اختيار الخليل، وسيبويه، في رفعه، وأبو عمرو يرويه منصوبًا على اختيار النصب فيه.

وأمّا البيت الذي أنشده، وهو قوله[182]: [الخفيف]

ضربتْ صدرَها إليَّ وقالتْ:  يا عديُّ لقد وقتكَ الأواقي

فهو للمهلهل بن ربيعة، وقيل لعديٍّ ابن أَخيهِ، ولنذكر اعرابه وموضع الشاهد منه، أما إعرابه: فهو ظاهرٌ ... وأمّا موضع الشاهد منه: فإنّما أَورده شاهدًا على اختيار الرفع، كما هو مذهب الخليل وغيره، وعلى اختيار النصب، كما هو مذهب أَبي عمرٍو"[183].

قال سيبويه: "وأمّا قول الأحوص: [الوافر]

سلامُ الله يَا مطرٌ عليها  وليس عليكَ يَاَ مطرُ السلامُ

فإنّما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثلَ النكرة؛ لأن التنوين لازمٌ للنكرةِ على كلّ حالٍ والنصبَ، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارًا؛ لأَنَّك أَردتَ في حال التنوين في مطرٍ ما أَردت حين كان غير منونٍ، ولو نصبتَه في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنّه اسم اطرد الرفعُ فيهِ وفي أَمثالهِ في النداء، فصار كأنّه يُرفع بما يرفع من الأفعال والابتداء، فلمّا لحقه التنوين اضطرارًا لم يغيَّر رفعُه كما لا يغيَّر رفعُ ما لا ينصرف إذا كان في

موضع رفع، لأن مطرًا وأَشباهه في النداءِ بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا.

وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً، يشبّهه بقولهِ: يا رَجُلًا، يجعله إذا نُوّن وطال كالنكرة، ولم نسمع عربيًا يقوله، وله وجه من القياس إذا نُوّن وطال كالنكرة"[184].

## المبحث الثاني
## الأفعال المبنية

### 1. علة بناء الفعل الماضي على الفتح:

الأَصل في الأَفعال البناء على السكونِ، وأُعرب المضارع؛ لشبهه بالاسم، أَمّا الماضي فقد خرج عن أَصل البناء على السكونِ، ليُبنى على الفتحِ[185]، فبناؤه على الأَصل، أَمّا تحريكه؛ فلأنّه شابه الفعل المضارع، فيقع موقعه، فهو فرع عن المضارعِ، والمضارع فرع عن الاسمِ، ولم يُعرب الماضي؛ لأنَّ الفروع تنتقص عن الأُصُول فكيف بفرع الفرع[186].

وعلة اختيار الفتح لبناء الماضي: التمييز عن المبني على السكون، ولم يكسروا؛ لأنَّ الفعل لا يُجَرُّ، ولم يضمّوا؛ لأَنَّ من العربِ مَن يحذف واو الجمع، ويجعل الضمةَ دليلًا عليها، فيقولون: قامُ، ويريدون: قامُوا، ولأنَّ الضَّمَّ أخو الكسرِ، فالواو أُخت الياء، والكسر ثقيل وكذلك الضمُّ، فلم يبقَ إلّا الفتح، وهو أخفُّ الحركاتِ، فبنوا الماضي عليهِ[187]؛ لأَنَّ الماضي كثيرٌ في اللغةِ[188].

أمّا علة عدم رفعه كالمضارع إذا وقع موقع الاسم؛ "وذلك لأنَّ الفعل الماضي ما استحقَّ أن يكون معربًا بنوع ما من الإعراب، فصار قيامهُ مقام الاسم بمنزلةِ عدمهِ في وجوبِ الرفعِ"[189].

قال العلويُّ: "ثمَّ هو[190] مبنيٌّ بكلِّ حالٍ، وإنّما كان مبنيًّا؛ لأَنَّ الأصل في الأفعال هو البناء، لأَنَّ التصرّف في حقِّها أغنى عن إعرابها، من أجل دلالتهِ على المعاني المختلفة في حقِّها، فلهذا كان الأصلُ بناءها، وإنّما بُنِيَ على حركةِ الفتحِ؛ لأَنّه ضارع الفعل المستقبل، بوقوعهِ موقعهُ في الصفةِ، كقولكَ: مررتُ برَجُلٍ قامَ، والصلة، كقولكَ: مررتُ بالذي قامَ، والحال، كقولكَ: مررتُ بزيدٍ قد قامَ، والخبر، كقولكَ: زيدٌ قامَ.

فلمّا ضارعهُ بهذهِ المضارعةِ؛ بُنِيَ على حركةٍ، وخصّ بالفتح؛ طلبًا للتخفيف، لكثرة دوره، واستمرّ هذا الصنعُ في كلِّ فعلٍ ماضٍ، أعني: بناءه على الفتح، فلا يخرج عنه إلّا لعارضٍ"[191].

وقال سيبويه: "والفتح في الأَفعالِ التي لم تَجْرِ مجرى المضارعةِ، قولهم: ضَرَبَ، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه: فَعَلَ.

ولم يُسَكِّنوا آخِر فَعَلَ؛ لأنّ فيها بعض ما في المضارَعَةِ، تقول: هذا رجلٌ ضَربَنَا، فتَصف بها النكرةَ، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلتَ: هذا رجلٌ ضاربٌ.

وتقول: إنْ فَعَلَ فَعَلْتُ، فيكون في معنى: إنْ يَفْعَلْ أفعلْ، فهي فِعْلٌ كما أَنَّ المضارعَ فِعْلٌ، وقد وقعتْ موقعها في إنْ، ووقعت موقعَ الأَسماء في الوصفِ كما تقع المضارعَة في الوصفِ، فلم يسكِّنوها كما لم يسكِّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكَّن، ولا ما صُيِّرَ من المتمكَّن في موضعٍ بمنزلة غير المتمكّن، فالمضارع[192]: مِنْ عَلُ، حرَّكوه؛ لأنّهم قد يقولون: مِنْ عَلٍ، فيُجْرُونه، وأمَّا المتمكِّن الذي جُعل بمنزلة غير المتمكَّن في موضعٍ فقولكَ: ابْدَأْ بِهذا أَوَّلُ، ويا حَكَمُ"[193].

**2. كَانَ الزائدة وإسنادها إلى ضمير:**

تَرِدُ كانَ على ثلاثة أَوجهٍ[194]:

الأول: التامّة، وهي التي تدلّ على حدثٍ، وزمانٍ؛ لذلكَ تكتفي بالفاعلِ، وتكون بمعنى: ثبتَ وحصلَ ووجدَ، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ الْحَاقَّةُ الْقَارِعَةُ الْقَارِعَةُ﴾ [البقرة: 280].

الثاني: الناقصة، وهي التي لا تكتفي بالمرفوعِ، بل تحتاج إلى منصوبٍ أيضًا؛ لأنَّها تدلّ على زمنٍ، ولا تدلّ على حدثٍ؛ لذلكَ تُلازم منصوبًا ليدلّ على الحدثِ الذي نقصَ منها[195]، نحو: كانَ الجوُّ باردًا.

الثالث: الزائدة، وتزاد مؤكِّدَةً للكلامِ، ومُحَسِّنَةً لهُ، وللدلالةِ على اقترانِ مضمونِ الجملةِ بالزمانِ[196].

ومذهب الرضيّ: أَنَّ كانَ تسمّى زائدةً مجازًا؛ لأنّها في الحقيقةِ لا تدلُّ على محضِ التوكيدِ، والزيادة لا تكون في كلامِ العربِ إلّا للتوكيدِ؛ لذلكِ أطلقَ عليها: المُجَرَّدَة؛ لأنَّها جُرِّدَت من الحدثِ، لتدلّ على الزمانِ فقط[197].

وتزاد بين الشيئين المتلازمين[198]، كالمبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ كانَ قائِمٌ، والفعل ومرفوعه، نحو: لم يوجدْ كانَ أفضل منهم، والصفة والموصوف، نحو: مررتُ برجلٍ كانَ قائمٍ، والجارِّ والمجرور، نحو قوله[199]: [الوافر]

سُراةُ بَني أبي بكرٍ تَسَامَى  على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

وتزاد بين المعطوف والمعطوف عليهِ، نحو قولهِ[200]: [الكامل]

في لُجَّةٍ غَمرَتْ أباكَ بحورُها  في الجاهليةِ كانَ والإسلامِ

وذكر ابن عقيل: أَنَّ زيادتها قياسٌ بين (مَا) و(فعل التعجب)، وما عدا ذلك فهو سماعٌ[201].

ويشترط في زيادتها[202]:

1. أنْ تكون بلفظ الماضي؛ لأَنّه مبنيٌّ كالحرفِ، ونُقلَ عن الفرّاءِ، والآمدي، وأَبي البقاء العكبري، إجازتهم زيادة المضارع[203]؛ لقول أُمِّ عقيل[204]: [الرجز]

أَنتَ تَكُوْنُ ماجدٌ نبيلُ  إذا تهبُّ شَمْأَلٌ بَلِيْلُ

وعدّها غيرُهم شاذةً[205].

2. أنْ تكون في حشو الجملةِ، أَي: وسطها، وقد مرّت أَمثلتها، وأَجاز الفرّاء زيادتها متأخّرةً[206]، نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ كانَ.

ولا تقع في البدايةِ؛ "لأَنَّ الزائدة فرعٌ ومؤكدٌ، وتقدمُه يخلُّ بهذا المعنى"[207]، وإن كان بعضهم قد ذهب إلى احتمال زيادتها في حديث: "كنتُ لكِ كأبي زرعٍ لِأُمِّ زرعٍ"[208]، والتقدير: أنا لكِ كأبي زرعٍ[209].

واختلفوا في عمل كانَ الزائدة، فذهبَ السيرافيُّ إلى أَنّه ليس لها اسم ولا خبر، وإنّما ترفع فاعلًا فقط، وهو ضمير مستتر لمصدر كانَ، والتقدير: كانَ الكونُ[210].

ونقلوا عن أَبي عليّ الفارسيّ[211] بأَنّه يذهب إلى أنّها غير عاملةٍ ولا فاعلَ لها؛ لأنّها لو كان لها ضمير لكانت معه جملة والجملة لا تُزاد، إلّا انّه ذكر في المسائل البصريّات[212]: أنّ كانَ الزائدة تُلغى وإنْ كانت عاملةً في الضميرِ، كما تُلغى ظننتُ بأَسرِها وهي جملة، فهذا رأيٌ ثانٍ له مخالف للأول، واستحسنَ ابنُ الخباز الموصلي القولَينِ، قولَ السيرافيّ، وأبي عليّ الفارسي[213].

واختلفوا في (كانُوا)[214] من قول الفرزدق[215]: [الوافر]

فكيفَ إذا رأيت ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا كانُوا كرامِ

فرَوَى سيبويه عن الخليلِ: أَنّها زائدة[216]، وكان هذا رأيَ النحويّين أَجمعين[217]، إلى أَنْ جاء المبردُ برأيٍ خالفهم فيهِ، وذكر أنّ كانَ في البيتِ ناقصةٌ، والواو: اسمها، ولنَا: خبرها، والتقدير: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا[218]، لينقسم النحويّون بعد هذا الرأي على مذهبين: الأول: مذهب الخليل، وسيبويه[219]، والثاني: مذهب المبرد[220].

فمِن الذين اتّبعوا سيبويه في المسألةِ، أبو العباس بن ولّاد، الذي ردَّ على المبردِ مذهبه وعدّهُ تكلّفًا، فقال: "وكأنّهُ قال في البيتِ: وجيرانٍ، ولم يبيّن لمن هم جيران، ثم قال: كانوا لنا، أي: كانوا نملكهم، وهذا المعنى غير ما ذهب إليه الشاعر، وهو متكلف"[221].

ومن الذين وافقوا المبرد، أبو البقاء العكبري، قال: "ولهذا تبيّن فساد قولِ مَنْ قال في قول الفرزدق:

وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

إنّ كانَ زائدةٌ، والصحيح: انّ خبرها: لنَا، وكرام: صفة لجيران"[222].

أمّا العلويُّ فقد ذكر رأي الخليل وسيبويه، ولم يستبعِد رأيَ المبردِ أَيضًا، فقال بعد ذكره البيت: "وأَمّا موضع الشاهد منه: فإنّما أَوردهُ شاهدًا؛ للدلالةِ على زيادةِ كانَ في بيتِ الفرزدق، كما هو رأي الخليل وسيبويه.

فأمّا المبرد فإنّه يذهب إلى أنّها غير زائدة فيه؛ لأنّها لا تزاد مع ضميرها، وهو رأيُ جماعة من النحاة، وما أَراه بعيدًا عن الصوابِ، فالضمير هو اسمها، وخبرها: الجارّ والمجرورُ، من غيرِ حاجةٍ إلى زيادتها"[223].

وقال سيبويه: "وقال الخليل: إنّ مِن أفضلهم كانَ زيدًا، على إلغاء كانَ، وشبَّهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجِيرانٍ لنا كانوا كرامِ"[224].

**3. ناصب المفعول الثاني من الفعل المتعدي إلى مفعولين إذا بني للمجهول:**

اختلفوا في ناصب المفعول الثاني من باب الأَفعال المتعدية إلى مفعولين، إذا كانت هذه الأَفعال مبنية للمجهولِ، نحو: أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهَمًا، وتفرّقوا على مذاهبَ[225]:

الأول: هو منصوب على الأَصلِ، أَي: الناصب ما كان ينصبه قبل بناء الفعل للمفعول، وعلى هذا فالناصب في الأَصل عند الجمهورِ هو: أَعْطَيْتُ[226]، من قولهم: أَعطيتُ زيدًا درهمًا، أمّا عند الفرّاء، وابن كيسان، فإنّ الأَصل تقديره: أَعطيتُ زيدًا قَبِلَ درهمًا، أَو: أَخَذَ درهمًا[227].

الثاني: انتصب بالفعل المبني للمجهول، وهو مذهب سيبويه[228].

الثالث: انتصب لأنّه خبرُ ما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا رأي الزجّاجي[229]، ونسبه المجاشعيُّ[230]، وابن الفخار[231] إلى الكوفيين، قياسًا على كانَ.

وقد ردَّ النحويّون مذهب الزجّاجي في جعل المنصوب خبرًا في هذه المسألةِ[232]، قال ابنُ عصفور: وهذا فاسدٌ؛ لأنّ الخبر في الأَصلِ خبرٌ، وهنا أصله مفعول بهِ[233]، وقال ابن أبي الربيع: "وهذا اللفظ فيه بُعْدٌ"[234]، ثمّ قال: "فليس هذا أمرًا متعارَفًا عند النحويين، فيبعد أَنْ يقالَ ويقرب الموضع بهِ، وإنّما جرت العادة: أَنْ يعرب هذا مفعولًا لما لم يسمّ له فاعلٌ، أي: لم يبنَ له الفعل"[235].

أمّا العلوي، فقد أقرَّ مذهب سيبويه، واستغرب عبارة الزجّاجي، واستوحش من اصطلاحهِ، قال: "فإذا كان الفعل متعديًا إلى مفعولٍ فإنّه يكون لازمًا، فتقول فيه: ضُرِبَ زيدٌ، وإن كانَ متعديًا إلى اثنين، فإنّه يبقى عند نيابة المفعول متعديًا إلى واحد، كقولكَ: أُعطيَ زيدٌ درهمًا، فتنصب درهمًا على المفعولية، هذه عبارة البصريين، وهي الكثيرة؛ لأنّه مفعولٌ كما كانَ، وعبارة سيبويه: نصبته لأنّه تعدّى إليه فعل مفعول، هو بمنزلة الفاعل، وهي قريبة من الأُولى.

فأمّا قول أَبي القاسم[236]: نصبته لأنّه خبر ما لم يسمّ فاعله، فهذهِ عبارةٌ غريبةٌ، واصطلاحٌ وحشيٌّ، لم يُعْهَدْ مثلُه"[237].

وقال سيبويه، بعد ذكر المثالينِ: كُسِيَ عبدُ اللهِ الثوبَ، وأُعْطِيَ عبدُ اللهِ المالَ: "وانتصَب الثوبُ والمالُ؛ لأنّهما مفعولان تَعدّى إليهما فعلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل"[238].

ويُعتذرُ للزجّاجي في جعل المفعول الثاني خبرًا، بأنه قال ذلك من باب التقريب على المتعلّم والمبتدئ، كما نصَّ على ذلك في الجُمَل[239]، ولكن رُدَّ هذا الاعتذار أيضًا[240].

**4. العامل في الاسم الأول في الاشتغال:**

الاشتغال: أَنْ يكون الاسم متقدمًا على عاملٍ قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أَو ملابسه، ولولا اشتغاله بالضمير أَو ملابسه؛ لعمل في الاسم المتقدم[241].

والعامل يكون: فعلًا، نحو: زيدٌ ضربْتُهُ، أو ما يعمل عمل الفعل، وذكر ابن الضائع: أَنّه لا يدخل هنا إلّا اسم الفاعل، واسم المفعول[242].

ويجوز في الاسم المتقدم: الرفع، والنصب، فإذا بنيت الفعل على الاسمِ، وحملتهُ عليهِ، وجعلتهُ خبرًا عنهُ، فهو من باب المبتدأ والخبر، وإذا بنيت فيهِ الاسم على الفعلِ، فهو من باب الفعل والفاعل[243]؛ لذا قال ابن خروف: "هذا الباب مغيّر من بابِ الفاعلِ والمفعولِ بهِ"[244].

وقد اختلفوا في الناصبِ للاسمِ السابقِ[245]، في نحو: زيدًا ضربتُه، فذهب البصريّون إلى أَنَّه منصوب بفعلٍ واجبِ الإضمارِ، يفسّره الفعل الذي بعده، والتقدير عندهم: ضربتُ زيدًا ضربتُه، وذهب الكوفيّون إلى أنّ ناصبه هو الفعل المذكور نفسه.

وقد اختار العلويُّ مذهب البصريين الذين اتبعوا سيبويه في ذلكَ، فقال: "ثمّ اختلف النحاة في الأمر الذي يُنْصَبُ به هذا الاسم، فالذي عليه جماهير المحققين من أَهل البصرة، كالخليل وسيبويه[246]، واختاره الزمخشري[247]، والموصلي[248]، وابن الحاجب[249]، من المتأخرين: أنّه منصوب بإضمار فعل يفسّره هذا الظاهر.

وزعم الخوارزمي[250]، وأهل الكوفة: أَنّ العامل فيهِ هو الفعل المذكور بعدَه، والضمير المتصل بالفعل بدلٌ من الاسم الأول.

والمختار: هو الأَول؛ لأَنَّ عملَ الفعلِ في الضميرِ أَحقُّ لاتصالهِ بهِ، ولا وجهَ لنصبِ الاسمِ الأَولِ إلّا بعاملٍ مقدّرٍ يفسّرهُ هذا الفعلُ المذكورُ"[251].

وقال سيبويه: "وإنْ شئتَ قلتَ: زيدًا ضربتُه، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفسِّره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره، فالاسمُ هاهنا مبنيٌّ على هذا المضمَرِ"[252].

### 5. فعل التعجب[253]:

من شروط صياغة فعل التعجب: أَنْ يكونَ فعله مبنيًّا للمعلوم، ولازمًا؛ لأَنَّ التعجب عندهم يكون من الذي يكون منه الفعل، وهو: الفاعل، ولا يكون من الذي يقع عليه الفعل، وهو: المفعول به.

وقد ورد عن العرب التعجب من المفعولِ، فعدّه بعضُهم شاذًّا[254]، وذهب آخرون إلى القياس عليهِ[255]، وذهب بعضهم إلى جوازِ صياغةِ التعجبِ من المفعولِ إذا أَمِن اللبس[256].

وقد ذكر العلوي المسألة، وعدّ ما ورد عن العرب في هذا البابِ شاذًّا، قال: "إنّ التعجبَ إنّما يكون من جهة الفاعل، فتقول في ظَرُفَ، وكَرُمَ: ما أَظرفَ زيدًا! وما أَكْرَمَ عمرًا! وإنّما كان الأمر كما قلناه؛ لأنّ اهتمامهم بالفاعل أَكثر من اهتمامهم بالمفعول، فلا جرمَ قصروه على ما كانَ من الأفعال مختصًّا بالفاعل.

وقد شذَّ: ما أَشهاهُ! وما أَمقتَهُ! أخذًا من قولهم: مقتَ فهو مَمْقُوتٌ، وقد قيلَ: إنّهما من الفاعل، من قولهم: مَقَتُّ فلانًا، وشَهَوْتُ الطعامَ، ومما يقع محتملًا للأمرين، أَعني: أَنْ يكون من الفاعل، وأَنْ يكونَ من المفعول، فإنْ أردتَ الفاعلَ قلتَ: ما أَحبَّني له! وأَبْغَضَني له! وأَمْقَتَني له! وإنْ أَردتَ المفعول قُلتَ: ما أحبَّني إليهِ! وأبغضني إليه! وأمقتني إليه! وهو قليلٌ"[257].

قال سيبويه: "هذا باب ما أفعله على معنيينِ، تقول: ما أَبغضني له! وما أَمقتني له! وما أَشهاني لذلك! إنما تريد: أَنك ماقِتٌ، وأَنك مبغضٌ، وأنك مُشْتَهٍ، فإن عنيتَ غيرَك قلت: ما أفعلَه، إنما تعني به هذا المعنى.

وتقول: ما أَمقتَه وما أَبغضَه إليَّ! إنما تريد: أَنه مقيتٌ، وأَنه مُبْغَضٌ إليك، كما أَنكَ تقول: ما أَقبحَه! وإنّما تريد: أَنه قبيح في عينك، وما أَقذرَه! إنّما تريد: أَنه قَذِرٌ عندكَ.

وتقول: ما أَشهاها! أَي: هي شهيةٌ عندي، كما تقول: ما أحظاها! أي: حظِيت عندي، فكأنَّ ما أمقتَه وما أشهاها على فَعُلَ، وإن لم يستعمل، كما تقول: ما أبغضَه إليَّ وقد بَغُضَ، فجيء على فَعُلَ وفَعِلَ، وإن لم يُستعمَلْ"[258].

## الخاتمة

الحمد لله الذي يسر لنا إتمام هذا البحث، ونختتمه بالنتائج التي تبينت لنا من خلالهِ:

1. يعد سيوبيه وكتابه المؤثر الأكبر في الدراساتِ النحويةِ منذ ظهورِ كتابهِ وإلى يومنا هذا.
2. تأثر العلوي بآراء سيبويه، وشحن كتابه المنهاج بها.
3. إن تأثر العلوي بسيبويه لم يكن مجرد اتباع بلا دليلٍ، بل كان يناقش آراء سيبويه ويوافقها، أو يخالفها أحيانًا حسب ما يوصله إليه دليلُه.
4. العلوي ذو شخصيةٍ نحويةٍ مستقلةٍ يأخذ من كل المذاهب النحوية ما يوافق قناعاته العلمية.
5. نوصي بإجراء المزيد من الدراسات على كتاب المنهاج للعلوي؛ لأَنّه كتاب حافل بالآراء النحوية، كما أنه من أهم المصادر لدرسة النحو في اليمن خلال القرنين السابع والثامن الهجريين.
6. ندعو الباحثين إلى دراسة كتاب المنهاج دراسة صرفية وصوتية ودلالية؛ لأنّه من الكتب القيمة والشاملة لفنون اللغة العربية على ما فيه من إيجاز واختصار.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

**الهوامش:**

1) ينظر: شرح الرضي على الكافية 228/4، وتوضيح المقاصد للمرادي 885/3.
2) ينظر: صحيح مسلم 282/1، ومصنف ابن أَبي شيبة 159/1، ومستخرج أَبي عوانة 230/1.
3) ينظر: الكتاب 72/1، ومعاني القرآن للأخفش 39/1، ومعاني القرآن للفرّاء 103/1، والمقتضب 177/4، والأُصول في النحو 100/1، والمقتصد لعبد القاهر الجرجاني 375/1، وشرح المفصل لابن يعيش 421/4، وشرح التسهيل لابن مالك 363/2-364، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس 958/2، والجنى الداني للمرادي 337، وشفاء العليل للسلسيلي 599/2.
4) وهو مذهب الفراء وابن درستويه وينسب للكوفيين، كما سبق.
5) ينظر: المفصل للزمخشري 277.
6) المنهاج 400/1-401.
7) الكتاب 72/1.
8) ينظر: الجنى الداني للمرادي 47-48، وتوضيح المقاصد له 887/2-888، وشرح التصريح للازهري 61/2-62، وحاشية الصبان 27/3.
9) ينظر: الكتاب 26/2، 174-175.
10) ينظر: شرح الجمل لابن خروف 584/2-585.
11) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 362/2، والارتشاف لأبي حيان 2067/4، وشفاء العليل للسلسيلي 600/2، والحق ان الفراء يذهب الى كون المجرور مرفوعًا محلًا، قال في معاني القرآن 119/2: "فلو ألقيت الباء كان الحرف مرفوعًا".
12) ينظر: شرح الفية ابن معطي لابن القواس 959/2.
13) ينظر: الغرة المخفية لابن الخباز 312، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس 959/2، والارتشاف لأَبي حيان 2067/4.
14) شرح الجمل لابن خروف 584/2.
15) ينظر: المفصل 277.
16) ينظر: اللمع لابن جني 97، والمنصف له 1317-318.
17) المنهاج 401/1-402.
18) هو سحيم عبد بني الحسحاس، وقوله هذا جزء من بيت في ديوانه 16، والبيت:

عُمَيرةَ ودِّعْ إنْ تجهّزتَ غاديا  كفى الشيبُ والاسلامُ للمرءِ ناهيا

19) الكتاب 26/2.
20) ديوانه 94، وفيه: (قُرَّة) مكان (مُرّة).
21) هو الأَعشى الكبير ميمون بن قيس، والبيت في ديوانه 49، وفيه: (أبرحت) بلا (فاء).
22) الكتاب 174/2-175.
23) ينظر: المصدر نفسه 279/1، 359/2، والتذييل والتكميل لابي حيان 205/2
24) ينظر: الإغفال للفارسي 76/1، والتذييل والتكميل لابي حيان 76/1.
25) ينظر: المفصل 128.
26) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 462/1.

27) ينظر: التخمير 145/2.
28) ينظر: والتذييل والتكميل لابي حيان 205/2.
29) ينظر: الانصاف للانباري 695/2.
30) ينظر: اعراب القرآن للنحاس 13.
31) ينظر: الانصاف للانباري 695/2.
32) ينظر: همع الهوامع للسيوطي 206/1.
33) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج 48/1-49.
34) ينظر: اعراب القرآن للنحاس 13، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ 153/1، والإنصاف للأَنباري 695/2.
35) المنهاج 447/1-448.
36) الكتاب 279/1.
37) المصدر نفسه 359/2.
38) ينظر: الكتاب 245/1، 350/2، والأُصول في النحو 116/2-117، وشرح الجمل لابن عصفور 111/2، والمساعد لابن عقيل 98/1-99.
39) ينظر: المساعد لابن عقيل 99/1.
40) ينظر: الكتاب 245/1، 350/2.
41) ينظر: المفصل 128.
42) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 462/1.
43) ينظر: التخمير 145/2.
44) ينظر: شرح الرضي على الكافية 418/2.
45) ينظر: همع الهوامع للسيوطي 201/1.
46) المنهاج 448/1-449.
47) الكتاب 245/1.
48) المصدر نفسه 332/3.
49) المصدر نفسه 350/2.
50) المصدر نفسه والجزء والصفحة.
51) ينظر: المقتضب للمبرد 55/3، وشرح الجمل لابن عصفور 141/2، والجنى الداني للمرادي 261.
52) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام 202/1-204.
53) ينظر: الكتاب 160/2.
54) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 331/2، والارتشاف لأبي حيان 2 778.
55) ينظر: إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي 240.
56) هو هشام بن معاوية الضرير (ت209هـ)، وينظر رأيه في: إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي 240.
57) هو أَبو القاسم الزجاجي، وينظر قوله في: الجمل 135.
58) المنهاج 487/1-488.
59) يعني: الخليل.
60) الكتاب 160/2.

61) ينظر: المصدر نفسه 389/2، وعلل النحو لابن الوراق 570-571، والمفصل للزمخشري 132، والانصاف للأنباري 706/2، والمساعد لابن عقيل 119/1.

62) ينظر: التخمير للخوارزمي 162/2، وشرح المفصل لابن يعيش 329/2.

63) ينظر: المساعد لابن عقيل 119/1.

64) ينظر: الارتشاف 951/2، والتذييل والتكميل له 287/2.

65) ينظر: همع الهوامع 227/1.

66) ينظر: الكتاب 389/2، 395، والمقتضب 103/4-106، والاصول في النحو 257/2، والتبصرة للصيمري 512/1-516، والتوكيد بالضمير في البيان القرآني للدكتور قحطان جاسم محمد المذود، بحث منشور ضمن مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية مج22 عدد7 اكتوبر 2015م ص384-386.

67) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام 153/2.

68) ينظر: الكتاب 392/2.

69) ينظر: شرح الرضي على الكافية 459/2.

70) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام 153/2.

71) ينظر: المصدر نفسه 154/2.

72) ينظر: التبيان للعكبري 1073/2، و مغني اللبيب لابن هشام 153/2.

73) ينظر: الغرة المخفية لابن الخباز 209.

74) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور التونسي 375/22، 249/30.

75) ينظر: اعراب القرآن للنحاس 426.

76) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج 67/3، وتفسير الطبري 505/12، ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه 65، والمحتسب لابن جني 325/1-326، ومشكل اعراب القرآن لمكي القيسي 371/1، وغرائب التفسير للكرماني 516/1، وتفسير الفخر الرازي 33/18، والبحر المحيط لأبي حيان 247/5.

77) ينظر: الكتاب 396/2-397، والمقتضب 105/4، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج 67/3.

78) ينظر: معاني القرآن للأخفش 386/1.

79) ينظر: الارتشاف لأبي حيان 952/2، والتذييل والتكميل له 295/2، ومغني اللبيب لابن هشام 153/2.

80) يعني: ضمير الفصل.

81) سبق تخريج القراءة.

82) المنهاج 509/1.

83) الكتاب 396/2-397.

84) ينظر: الانصاف للأنباري 706/2، وشرح التسهيل لناظر الجيش 571/1.

85) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام 156/2، والمساعد لابن عقيل 122/1-123.

86) ينظر: المقتضب 103/4، والاصول في النحو 125/2، والانصاف للأنباري 706/2.

87) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 162/2، وشرح الجمل لابن الفخار 641/2.

88) ينظر: المسائل المنثورة للفارسي 121.

89) قد مر ذكر مذهبهم آنفًا.

90) قال ابن الحاجب في الإيضاح 470/1 : "وباطلٌ ألّا يكون لها موضع من الإعراب".

91) قال الخوارزمي في التخمير 163/2: "لا محلّ له من الإعراب".
92) ينظر: المفصل 132.
93) المنهاج 511/1-512.
94) الكتاب 397/2.
95) المصدر نفسه 396/2.
96) الكتاب 390/2.
97) المصدر نفسه 391/2.
98) المصدر نفسه 395/2.
99) المصدر نفسه 390/2.
100) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 159/2.
101) الكتاب 385/2.
102) ينظر: الانصاف للأنباري 323/1، والمساعد لابن عقيل 513/2.
103) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي 1060/3.
104) ينظر: الارتشاف لأبي حيان 2183/4، وهمع الهوامع للسيوطي 28/2-29.
105) ينظر: الانصاف للأنباري 323/1.
106) ينظر: المصدر نفسه والجزء والصفحة.
107) ينظر: المصدر نفسه والجزء والصفحة، والتبيين للعكبري 440.
108) ينظر: معاني القرآن للأخفش 10/1، والمقتضب 204/4، والاصول 333/1، والتعليقة للفارسي 327/1-328، والإيضاح له 188.
109) ينظر: الكتاب 182/2-183، 199، وأمالي الزجاجي 83.
110) ينظر: الكتاب 199/2، وتوضيح المقاصد للمرادي 1060/3، وشرح التسهيل لناظر الجيش 3541/7.
111) ينظر: العلل لابن الوراق 463.
112) ينظر: أسرار العربية للأنباري 224-225، وشرح ابن الناظم 403، واللمحة للصايغ 602/2.
113) ينظر: الكتاب 199/2.
114) مرّ ذكر الخلاف.
115) المنهاج 531/1-532.
116) ينظر: الكتاب 182/2-183.
117) ينظر: المصدر نفسه 199/2.
118) ينظر: المقتضب 216/4، شرح المفصل لابن يعيش 338/1-339، وشرح الرضي على الكافية 374/1-375.
119) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع 308/1.
120) ينظر: الارتشاف لأبي حيان 2193/4-2194، وشرح ابن عقيل 221/3-222.
121) ينظر: شرح ملحة الإعراب للحريري 156.
122) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج 98/1-99، وعلل النحو لابن الوراق 474-475.
123) ينظر: الارتشاف لأبي حيان 2196/4، وتوضيح المقاصد للمرادي 1078/3.
124) ينظر: معاني القرآن للأخفش 39/1، والنكت للأعلم الشنتمري 151/2، وشفاء العليل للسلسيلي 809/2.

125) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 98/1-99، وعلل النحو لابن الوراق 474، وشرح الرضي على الكافية 375/1.

126) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ 312، وشرح الرضي على الكافية 375/1.

127) استبعد المرادي نسبة النصب الى الزجاج، ينظر: توضيح المقاصد له 1077/3.

128) قال الزجّاج في معاني القرآن واعرابه 99/1: "والعرب لغتها في هذا الرفع، ولم يرد عنها غيره".

129) ينظر: التبصرة للصيمري 344/1-345، وشرح اللمع لابن بَرهان 280/1، وثمار الصناعة للجليس 351، والتوطئة للشلوبين 290.

130) قال أبو حيان في التذييل والتكميل 292/13: "ولا أدري من أي موضع نقل هذا"، وينظر: الارتشاف له: 2194/4، وتوضيح المقاصد للمرادي 1077/3، والمساعد لابن عقيل 507/2.

131) لم أجد هذه القراءة في كتب القراءات التي اطلعت عليها، إلّا أن الجاحظ ذكر أنّ ابن ضحيان الأزدي، وهو من المجانين الأشراف أو من اللحّانين الأشراف ـ كما في الحاشية ـ كان يقرأ بهذه القراءة، ينظر: البيان والتبيين للجاحظ 20/4.

132) الكنّاش لأبي الفداء 165/1.

133) شرح شذور الذهب 234.

134) حاشية الصبّان على الأشموني 223/3.

135) ينظر: الكتاب 188/2، والمقتضب 216/4.

136) ينظر: رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي 208، وتوضيح المقاصد للمرادي 1076/3-1077، والمساعد لابن عقيل 506/2.

137) ينظر: شرح ابن الناظم 409-410، وتوضيح المقاصد للمرادي 1077/3.

138) ينظر: شفاء العليل للسلسيلي 809/2.

139) ينظر: مجالس ثعلب 42، 586، والمساعد لابن عقيل 506/2-507.

140) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان 292/13.

141) ينظر: المقتضب 216/4، والإيضاح للفارسي 218، والمقتصد للجرجاني 923/2-924.

142) ينظر: التبصرة للصيمري 345/1، وشرح الرضي على الكافية 375/1، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس 1045/2، والتذييل والتكميل لأبي حيان 295/13، وتوضيح المقاصد للمرادي 1079/3، وشرح التسهيل للمرادي 833، وشرح ابن عقيل 222/3، وشفاء العليل للسلسيلي 809/2.

143) شرح المفصل 340/1.

144) مر أن مذهب الزجاج هو مذهب الجمهور.

145) ينظر: الكتاب 188/2.

146) ينظر: المفصل 63-64.

147) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب 270/1.

148) ينظر: التخمير 340/1-344.

149) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب 270/1، وشرح ابن الناظم 410، وحاشية الصبّان 223/3.

150) مرّ أن للأخفش قولينِ في المسألة.

151) المنهاج 535/1-536.

152) الكتاب 188/2.

153) ينظر: همع الهوامع للسيوطي 31/2.

154) ينظر: الكتاب 197/2-199.

155) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار 688/2.

156) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 252/3-254.

157) ينظر: الكتاب 202/2-203.

158) ينظر: أمالي الزجّاجي 83، وهمع الهوامع للسيوطي 31/2.

159) ينظر: أمالي الزجّاجي 83.

160) ينظر: المصدر نفسه والصفحة.

161) البيت للأحوص الأنصاري، ينظر: شعر الأحوص 183، ونسبه المرزوقي في الأزمنة والأمكنة 79، ونشوان الحميري في الحور العين 73، إلى الفرزدق، وهو وَهْمٌ.

162) ينظر: الكتاب 202/2، والاصول 344/1.

163) ينظر: المقتضب 213/4.

164) ينظر: الكتاب 202/2، وابن الفخار يفهم من نص سيبويه، أنّ مذهب عيسى بن عمر هو مذهب الخليل! ينظر: شرح الجمل لابن الفخار 689/2، وهذا رأي تفرد به.

165) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري 217.

166) ينظر: أمالي الزجّاجي 83.

167) ينظر: المقتضب 214/4.

168) ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي 767.

169) التذييل والتكميل لأبي حيان 279/13.

170) المساعد لابن عقيل 501/2.

171) ينظر: جمل الزجّاجي 154-155، وضرائر الشعر لابن عصفور 25-26، وتوضيح المقاصد للمرادي 1066/3.

172) ينظر: النكت للشنتمري 157/2، وتحصيل عين الذهب له 314.

173) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك 1303/3-1305، وشرح التسهيل له 252/3-254.

174) ينظر: شرح ابن الناظم 405.

175) ينظر: اللمحة للصايغ 604/2.

176) ذكر ذلك محقق اللمحة، ينظر: 33/1-34.

177) ينظر: همع الهوامع للسيوطي 31/2-32.

178) ينظر المصدر نفسه 32/2.

179) الظاهر من كلامه وكلام الزجّاجي اختصاص التنوين بالعلم في الاضطرار وهو عل قول بعض علماء سبتة، وليس كذلك؛ لورود السماع، وينظر: شرح الجمل لابن الفخار 688/2.

180) يعني الزجّاجي، ينظر انشاده البيت في: الجمل 154.

181) سبق تخريجه.

182) البيت لمهلهل بن ربيعة، في ديوانه 58، وفيه: نحرها، مكان صدرها، وعديًّا، مكان عديٌّ، وينظر: المقاصد النحوية للعيني 1694/4.

183) المنهاج 537/1-538.

184) الكتاب 202/2-203.

185) ينظر: الانصاف للأنباري 534/2، وأسرار العربية له 24.

186) ينظر: اللباب للعكبري 332.

187) ينظر: أسرار العربية للأنباري 313، وترشيح العلل للخوارزمي 13.

188) ينظر: اللباب للعكبري 332، والمنهاج 190/1.

189) ينظر: الإنصاف للأنباري 552/2.

190) يعني: الفعل الماضي.

191) المنهاج:190/1.

192) أي: المضارع للمتمكن، كما في حاشية الكتاب 16/1.

193) الكتاب:16/1.

194) ينظر: المصدر نفسه 45/1، وما بعدها، والمقتضب 96/3، 95/4، 116-117، والغرة المخفية لابن الخباز 277، وشرح الرضي على الكافية 189/4، وما بعدها، وشرح ابن عقيل 258/1.

195) ينظر: البغداديات للفارسي 113-116.

196) ينظر: اللمع لابن جني 38، والتبصرة للصيمري 192/1، وتحصيل عين الذهب للشنتمري 295، والبيان للكوفي 140، 151-152، واللباب للعكبري 128، والمقرب لابن عصفور 92/1، والكنّاش لأبي الفداء 41/1.

197) ينظر: شرح الرضي على الكافية 189/4-193.

198) ينظر: البيان للكوفي 151-152، والمقرب لابن عصفور 92/1، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس 865/2، وشرح ابن عقيل 258/1-260.

199) هذا البيت مجهول القائل، ينظر: اللمع لابن جني 39، وخزانة الأدب للبغدادي 210/9.

200) البيت للفرزدق، في ديوانه 609، وفيه: حَوْمَة، مكان لُجّة.

201) ينظر: شرح ابن عقيل 258/1.

202) ينظر: الفصول لابن الدهان 17، واللباب للعكبري 127-128، والغرة المخفية لابن الخباز 277، وقواعد المطارحة لابن اياز 66-67.

203) ينظر: قواعد المطارحة لابن اياز 77، وشرح الرضي على الكافية 193/4، والتذييل والتكميل لأبي حيان 217/4، وشرح التسهيل لناظر الجيش 1162/3.

204) هي فاطمة بنت أسد، أُم عقيل بن أبي طالب (عليهم السلام)، ينظر قولها في: المقاصد النحوية للعيني 601/2، وخزانة الأدب للبغدادي 225/9.

205) ينظر: شرح ابن عقيل 261/1.

206) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 296/1، والبيان للكوفي 151، وقواعد المطارحة لابن اياز 67، وشرح الرضي على الكافية 193/4، وشرح التسهيل لناظر الجيش 1158/3.

207) اللباب للعكبري 127، وينظر: شرح الرضي على الكافية 193/4.

208) الحديث في صحيح البخاري 27/7، وصحيح مسلم 1896/4-1901.

209) ينظر: شرح النووي على مسلم 221/15، وعمدة القاري للعيني 178/20.

210) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 296/1، 359.

211) ينظر: اللباب للعكبري 127–128، والغرة المخفية لابن الخباز 277، وقواعد المطارحة لابن اياز 67.

212) ينظر: المسائل البصريات للفارسي 875/2–876.

213) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز 142.

214) ينظر: المحلّى لابن شقير 99–100، والنكت للشنتمري 152/2، وتحصيل عين الذهب له 295، والافصاح للفارقي 354، وشرح اللمع للباقولي 148، واللباب للعكبري 127–128، والمقاصد النحوية للعيني 606/2–607.

215) ينظر: ديوانه 597، وفيه: قومي، مكان قومٍ.

216) ينظر: الكتاب 153/2.

217) ذكر الإجماعَ المبردُ، ينظر: المقتضب 117/4.

218) ينظر: المصدر نفسه 116/4–117.

219) من هذا المذهب: ابن شقير، ينظر: المحلّى له 99–100، والشنتمري، ينظر: النكت له 125/2، وتحصيل عين الذهب له 295.

220) من هذا المذهب: العكبري، ينظر: اللباب له 128، وابن هشام، ينظر: أوضح المسالك له 258/1.

221) الانتصار لابن ولّاد 140.

222) اللباب 128.

223) المنهاج 319/1.

224) الكتاب 153/2.

225) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي 242–243، واصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي 210–213، وشرح الجمل لابن عصفور 571/1، والبسيط لابن أبي الربيع 972/2–973، وشرح الجمل لابن الفخار 436/2–437.

226) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان 249/6.

227) ينظر: المصدر نفسه والجزء والصفحة.

228) ينظر: الكتاب 41/1–42.

229) ينظر: الجمل 78.

230) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي 242.

231) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار 437/2.

232) ينظر: اصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي 213، وشرح الجمل لابن الفخار 437/2.

233) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 571/1.

234) البسيط لابن أبي الربيع 973/2.

235) المصدر نفسه والجزء والصفحة.

236) هو الزجّاجي.

237) المنهاج 366/1–367.

238) الكتاب 42/1.

239) ينظر: الجمل 78.

240) ينظر: إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي 213، والبسيط لابن أبي الربيع 973/2، والمنهاج 367/1.

241) ينظر: شرح الجمل لابن خروف 403/1، والمقرب لابن عصفور 87/1، وتقريب المقرب لأبي حيان 50–51، والارتشاف له 2161/4، وشرح ابن عقيل 107/2، وشرح التسهيل لناظر الجيش 1657/4، وظاهرة الاحتراز في

النحو العربي للدكتور وعد دليان أنور، بحث منشور ضمن مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية مج22 عدد4 تموز 2015م ص168.

242) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان 292/6، وشرح التسهيل للمرادي 421، والمساعد لابن عقيل 409/1.

243) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ 112.

244) شرح الجمل لابن خروف 403/1.

245) ينظر الخلاف في: الانصاف للأنباري 82/1–83، والتبيين للعكبري 266–267، والغرة المخفية لابن الخباز 268، وشرح المفصل لابن يعيش 401/1–402، والمقاصد الشافية للشاطبي 65/3.

246) ينظر: الكتاب 81/1.

247) ينظر: المفصل 71.

248) ينظر الغرة المخفية لابن الخباز الموصلي 268.

249) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب 310/1–311.

250) ينظر: التخمير للخوارزمي 250/1.

251) المنهاج 302/1–303.

252) الكتاب 81/1.

253) ينظر: الاصول 154/3، والخصائص لابن جني 225/2، والتبصرة للصيمري 266/1.

254) ينظر: المنهاج 404/1.

255) ينظر: سفر السعادة للسخاوي 566/2–586.

256) هو ابن مالك، ينظر: شرح الكافية الشافية له 1086/2–1087، وتذكرة النحاة لأبي حيان 293–294.

257) المنهاج 404/1.

258) الكتاب 99/4–100.

## References


**A. Books:**

- **The Holy Qur'an.**
- Irtishaf al-dharab min lisan Al-Arab, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali Atheer Al-Din Al-Andalusi (d.745 AH), edited by: Dr. Rajab Othman Muhammad, reviewed by: Dr. Ramadan Abdel Tawab, 1st Edition, Publisher: Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 1998 A.D. 1418H.
- Al-Azminah wa al-amkinah, Abu Ali Ahmed bin Muhammad bin Al-Hassan Al-Marzouqi Al-Isfahani (d.421 AH), produced his verses: Khalil Al-Mansour, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1417 A.H., 1996 A.D.
- Asrar Al-Arabia, Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed Al-Anbari (d. 577 AH), edited by: Muhammad Bahja Al-Bitar, (without edition no.), Arabic Language Academy Publications, Damascus, Syria, 1377 AH, 1957 AD.
- Al-Usul fi Al-nahw, Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin Al-Sarraj, the grammar of Al-Baghdadi (d. 316 AH), edited by: Dr. Abdul-Hussein Al-Fattli, third edition, Al-Risala Foundation, Beirut, Lebanon, 1417 AH, 1996 AD.
- I'rab Al-Qur'an, Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad bin Ismail al-Nahhas (d. 338 AH), taken care of by Sheikh Khalid al-Ali, 2nd edition, Dar al-Maarifa, Beirut, Lebanon, 1429 AH, 2008 AD.
- Al-Ighfal (which is the reformed issues from the book Ma'ani al-Qur'an wa I'rabuh by Abu Ishaq al-Zajaj), Abu Ali al-Hasan bin Ahmed bin Abd al-Ghaffar al-Farsi (d. 377

AH), edited by: Dr. Abdullah bin Omar al-Haj Ibrahim, (without edition no.), Publications of the Cultural Foundation, Abu Dhabi, and the Juma Al Majid Center for Culture and Heritage, Dubai, United Arab Emirates, 1424 AH, 2003 AD.

- Al-Ifsah fi sharh abyat mushkilat al-I'rab, Abu Nasr al-Hassan bin Asad bin al-Hassan al-Fariqi (d. 487 AH), edited by: Saeed al-Afghani, 2nd edition, Benghazi University, Libya, 1394 AH, 1974 AD.
- Amali Al-Zajji, Abu Al-Qasim Abdul-Rahman bin Ishaq Al-Zajji (d. 340 AH), edited by: Dr. Abd al-Salam Muhammad Haroun, 2nd edition, Dar Al-Jeel, Beirut, Lebanon, 1407 AH, 1987 AD.
- Al-Intisar li Sibawayh ala Al-Mubarrid, Abu al-Abbas Ahmad bin Muhammad bin Wallad al-Nahwi (d. 332 AH), edited by: Zuhair Abdul Mohsen Sultan, 1st Edition, The Resala Foundation, Beirut, Lebanon, 1416 AH, 1996 AD.
- Al-Insaf fi masa'il al-khilaf bayn al-nahwiyyin Al-Basriyyin wa Al-Kufiyyin, Abu al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad ibn Abi Said al-Anbari (d. 577 AH), and with him the book “Al-Intisaf min Al-Insaf” authored by: Muhammad Mohi al-Din Abd al-Hamid, 4th edition, al-Saada Press, Cairo, Egypt, 1380 AH, 1961 AD .
- Awdhah al-masalik ila Alfiyyat Ibn Malik, Abu Muhammad Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Hisham al-Ansari (d.761 AH), and with him the book 'Uddat al-Salik ila tahqiq Awdhah al-masalik, authored by: Muhammad Muhi al-Din Abdul Hamid, (without edition no.), Dar al-Fikr , Beirut, Lebanon, without publication date.
- Al-Idhah fi Sharh al-Mufassal, Abu Amr Uthman bin Omar bin al-Hajib (d.646 AH), edited by: Dr. Musa Banai Alwan Al-Alili, (without edition no.), Ministry of Endowments, Baghdad, Iraq, 1402 AH, 1982 AD.
- Al-Idhah, Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Dr. Kazem Bahr Al-Marjan, 2nd Edition, 'alam al-kutub, Beirut, Lebanon, 1416 AH, 1996 AD.
- Al-Bahr Al-Muhit fi al-tafsir, Abu Hayyan Muhammad bin Yusef bin Ali Atheer Al-Din Al-Andalusi (d.745 AH), edited by: Sidqi Muhammad Jamil, Zuhair J'aid, and Irfan Al-Asha Hassouna, (without edition no.), Dar Al-Fikr, Beirut, Lebanon, 1431-1432 AH, 2010 AD.
- Al-Basit fi Sharh Jomal Al-Zajji, Ubayd Allah bin Ahmed bin Ubaid Allah bin Abi Al-Rabee 'Al-Qurashi Al-Sabti (d.688 AH), edited by: Dr. 'Ayyad bin Eid Al-Thubaiti, 1st Edition, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, Lebanon, 1407 AH, 1986 AD.
- Al-Bayan fi Sharh Al-Luma' li Ibn Jinni, Sharif Abu Al-Barakat Omar bin Ibrahim bin Muhammad Al-Kufi Al-Alawi (d.539 AH), edited by: Dr. Aladdin Hamawiyyah, 1st Edition, Dar Ammar, Amman, Jordan, 1423 AH, 2002 AD.
- Al-Bayan wa Al-Tabyin, Abu Uthman Amr bin Bahr Al-Jahiz (d. 255 AH), edited by: Dr. Abd al-Salam Muhammad Haroun, 7th Edition, Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 1998 A.D. 1418.
- Al-Tabasrah wa Al-Tadhkira, Abu Muhammad Abdullah bin Ali bin Ishaq Al-Saymari (from the fourth century AH), edited by: Dr. Fathi Ahmad Mustafa Ali al-Din, 1st Edition, Dar Al-Fikr, Damascus, Syria, 1402 AH, 1982 AD.
- Al-Tibyan fi I'rab Al-Qur’an, Abu al-Baqaa Abdullah bin al-Hussein bin Abdullah al-Ukbari (d.616 AH), edited by Ali Muhammad al-Bajawi, (without edition no.), Issa al-Babi al-Halabi and his partners, Cairo, Egypt, 1976 AD.
- Al-Tabyin 'an mazahib Al-nahwiyyin Al-Basriyyin wa Al-Kufiyyin, Abu al-Baqaa Abdullah bin al-Hussein bin Abdullah al-Ukbari (d.616 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaimin, 1st edition, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, Lebanon, 1406 AH, 1986 AD.

- Al-Tahrir wa al-tanwir, Muhammad al-Taher bin Ashur al-Tunisi (d.1393 AH), (without edition no.), Tunisian Publishing House, Tunisia, 1984 AD.
- Tahsil 'ayn al-dhahab min ma'dan jawhar al-adab fi ilm majazat Al-Arab, Abu Al-Hajjaj Yusuf bin Suleiman bin Isa Al-A'lam Al-Shantamari (d.476 AH), edited by: Zuhair Abdul Mohsen Sultan, 2nd Edition, The Resala Foundation, Beirut, Lebanon, 1415 AH, 1994 AD.
- Al-Takhmir fi sharh Al-Mufassal, Sadrul-Afadhil Al-Qassem bin Al-Hussein Al-Kharizmi (d.617 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaimin, 1st edition, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, Lebanon, 1990 AD.
- Tazkirat Al-Nuhat, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali Atheer al-Din al-Andalusi (d.745 AH), edited by: Dr. Afif Abdel-Rahman, 1st Edition, Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon, 1406 A.H., 1986 A.D.
- Al-Tadhyil wa Al-takmil fi Sharh kitab Al-Tashil, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali Atheer Al-Din Al-Andalusi (d.745 AH), edited by: Dr. Hassan Mahmoud Hindawi, 1st Edition, Dar Al-Qalam, Damascus, Syria, some parts, and Dar Kunuz Ishbilya, Riyadh, Saudi Arabia, some parts, in several years.
- Tarshih Al-'ilal fi Sharh Al-Jomal li Al-GurGani, Sadrul-Afadhil Al-Qassem Bin Al-Hussein Al-Kharizmi (d.617 AH), edited by: Adel Mohsen Salem Al-'umayri, 1st Edition, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, 1419 AH, 1998 AD.
- Al-Ta'liqa ala kitab Sibawayh, Abu Ali al-Hassan bin Ahmed bin Abd al-Ghaffar al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Dr. 'Awaz bin Hamad Al-Quzi, 1st Edition, without place of publication, its parts were published successively over several years.
- Tafsir al-Tabari (Jami al-Bayan 'an Ta'wil ay Al-Qur'an), Abu Jaafar Muhammad bin Jarir bin Yazid al-Tabari (d. 310 AH), edited by: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, 1st edition, Dar Hajar, Cairo, Egypt, 1422 AH, 2001 AD.
- Tafsir al-Fakhr al-Razi (Mafatih al-Ghayb or al-Tafsir al-Kabir), Abu Abdullah Muhammad ibn Omar ibn al-Hasan, known as al-Fakhr al-Razi (d. 606 AH), third edition, Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1420 AH.
- Taqrib Al-Muqarrab, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali Atheer Al-Din Al-Andalusi (d.745 AH), edited by: Dr. Afif Abdel Rahman, 1st edition, Dar Al-Masirah, Beirut, Lebanon, 1402 A.H., 1982 A.D.
- Tawjih Al-Luma', Abu al-Abbas Ahmad ibn al-Husayn ibn al-Khabbaz al-Mawsili (d.639 AH), edited by: Dr. Fayez Zaki Muhammad Diab, 2nd edition, Dar Al-Salam, Cairo, Egypt, 1428 AH, 2007 AD.
- Tawdhih Al-Maqasid wa Al-Masalik bishrh Alfiyyat Ibn Malik, Abu Muhammad al-Hasan bin Qasim bin Abdullah, known as Ibn Umm Qasim al-Muradi (d. 749 AH), edited by: Abd al-Rahman Ali Suleiman, 1st edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, Egypt, 1422 AH, 2001 AD.
- Al-Tawti'ah, Ustad Abu Ali Omar bin Muhammad bin Omar Al-Shalobin or Al-Shalobini (d.645 AH), edited by: Dr. Youssef Ahmed Al-Mutawa', 2nd Edition, Central Library, Cairo University, Egypt, 1401 AH, 1981 AD.
- Thimar Al-Sina'ah fi 'ilm Al-Arabiyyah, Abu Abdullah Al-Hussein bin Musa bin Hebat Allah Al-Dinawari, nicknamed Al-Jalis (from the scholars of the fifth century AH), edited by: Dr. Muhammad bin Khalid Al-Fadil, 1st edition, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, Saudi Arabia, 1411 AH, 1490 AD.
- Al-Jomal fi Al-Nahw, Abu Al-Qasim Abd al-Rahman bin Ishaq Al-Zajjaji (d. 340 AH), edited by: Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, 1st edition, Al-Risala Foundation, Beirut, Lebanon, and Dar Al-Amal, Irbid, Jordan, 1404 AH, 1984 AD.
- Al-Jana Al-Dani fi Huruf Al-Maani, Abu Muhammad al-Hasan bin Qasim bin Abdullah, known as Ibn Umm Qasim al-Muradi (d.749 AH), edited by: Dr. Fakhr al-

Din Qabawah, and Muhammad Nadim Fadhel, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1413 AH, 1992 AD.

- Hashiyat Al-Sabban ala Al-Ashmouni ala alfiyyat Ibn Malik, Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban (d.1206 AH), and with Sharh Al-Shawahid li Al-Ayni (d. 855 AH), edited by: Taha Abd Al-Raouf Saad, (without edition no.), Al-Tawfiqia Library, Cairo, Egypt, without publication date.
- Al-Hulal fi islah al-khalal min kitab Al-Jomal, Abu Muhammad Abdullah bin Muhammad bin al-Sid al-Batliusi (d.521 AH), edited by: Saeed Abdul-Karam Saudi, (without edition no.), Dar al-Tali'a, Beirut, Lebanon, without publication date.
- Al-Hor Al-'in, Abu Saeed Nashwan bin Saeed Al-Himyari Al-Yamani (d. 573 AH), edited by: Kamal Mustafa, (without edition no.), Al-Sa'ada Press, Cairo, Egypt, 1948 AD.
- Khizanat Al-Adab wa Lubb Lubab Lisan Al-Arab, Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi (d.1093 AH), edited by: Abd al-Salam Muhammad Haroun, 4th Edition, Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 1418 AH, 1997 AD.
- Al-Khasayis, Abu Al-Fath Othman Bin Jinni (d. 392 AH), edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, (without edition no.), Egyptian Book House, and Al-Maktaba Al-Ilmiyyah, Cairo, Egypt, without publication date.
- Diwan Al-A'sha Al-Kabir, Maymoun bin Qais bin Jandal, A'sha Qais (d.7 AH), edited by: Dr. Muhammad Hussein, (without edition no.), Library of Literature at Jamamiz, Cairo, Egypt, without publication date.
- Divan Al-Abbas bin Mirdas Al-Salami, Al-Abbas bin Mirdas bin Abi Amir Al-Salami (died around the year 18 AH), compiled and edited by: Dr. Yahya Wahib Al-Jubouri, 1st Edition, The Resala Foundation, Beirut, Lebanon, 1412 AH, 1991 AD.
- Divan Al-Farazdaq, Abu Firas Hammam Bin Ghaleb Bin Sa'sa'ah Al Farazdaq (d. 114 AH), edited by: Ali Faour, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1407 AH, 1987 AD.
- Divan Suhaim Abd Bani al-Hashas (killed around the year 40 AH), edited by: Abd al-Aziz al-Maymani, (without edition no.), Dar al-Kutub al-Masriya, Cairo, Egypt, 1369 AH, 1950 AD.
- Diwan Muhalhal bin Rabi'a, Abu Laila Uday bin Rabi'a bin al-Harith al-Taghlibi (died about the year 94 before the Hijra), explained and presented by: Talal Harb, (without edition no.), Al-Dar Al-Alamiya, Beirut, Lebanon, without publication date.
- Rasayil fi Al-Lughah, Abu Muhammad Abdullah bin Muhammad bin al-Sid al-Batliusi (d.521 AH), edited by: Dr. Walid Muhammad Al-Saraqibi, 1st Edition, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh, Saudi Arabia, 1428 AH, 2007 AD.
- Sifr Al-Sa'adah wa Safir Al-Ifadah, Abu Al-Hasan Alamuddin Ali bin Muhammad Al-Sakhawi (d.643 AH), edited by: Dr. Muhammad Ahmad Al-Daly, presented by: Dr. Shaker Al-Fahham, 2nd Edition, Dar Sadir, Beirut, Lebanon, 1415 AH, 1995 AD.
- Sharh Ibn Al-Nazim ala Alfiyyat Ibn Malik, Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad Ibn Jamal al-Din Muhammad Ibn Malik, known as Ibn al-Nazim (d.686 AH), edited by: Muhammad Basil Uyun al-Soud, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1420 AH, 2000 AD.
- Sharh Ibn Aqil ala Alfiyyat Ibn Malik, Bahaa al-Din Abdullah bin Abdullah bin Abdul Rahman al-Qurashi al-Hashemi al-Aqili al-Hamdani al-Masri, known as Ibn Aqil (d.679 AH), and with it a book: Minhat al-Jalil bitahqiq Sharh Ibn Aqil, by Muhammad Muhyiddin Abd al-Hamid, (without edition no.), Dar Al-Talayi', Cairo, Egypt, without publication date.

- Sharh Al-Tashil li ibn Malik (Sharh Tashil al-fawayid wa takmil al-maqasid), Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Abdullah bin Malik al-Tayi al-Jayyani al-Andalusi (d.672 AH), edited by: Muhammad Abdul Qadir Ata and Tariq Fathi al-Sayed, 1st Edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1422 AH, 2001 AD.
- Sharh Al-Tashil li Nazir Al-Jaysh (Tamhid Al-Qawa'id bi Sharh Tashil Al-fawayid), Muhibb al-Din Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, known as Nazir Al-Jaysh (d. 778 AH), edited by: Dr. Ali Muhammad Fakhir and others, 1st edition, Dar Al-Salam, Cairo, Egypt, 1428 AH, 2007 AD.
- Sharh Al-Tasrih ala Al-Tawzih (Sharh Awdhah Al-Masalik li ibn Hisham), Zain al-Din Khalid bin Abdullah al-Azhari al-Waqqad (d. 905 AH), edited by: Muhammad Basil Uyun al-Soud, 1st Edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1421 AH, 2000 AD.
- Sharh al-Radhi ala al-Kafiyah, Radhi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Astarabadi (d.688 AH), edited by: Yusef Hassan Omar, 2nd edition, Garyounis University Publications, Benghazi, Libya, 1996 AD.
- Sharh Alfiyyat Ibn Mu'ti, Abu al-Fadhl Izz al-Din Abdul Aziz bin Jum'ah bin Zaid, known as Ibn al-Qawwas al-Mawsili (d.696 AH), edited by: Dr. Ali Musa Al-Shomali, 1st edition, Al-Khuraiji Library, Riyadh, Saudi Arabia, 1405 AH, 1985 AD.
- Sharh al-Kafiyah al-Shafiyah, Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Abdullah bin Malik al-Tayi al-Jayyani al-Andalusi (d. 672 AH), edited by: Dr. Abdul-Moneim Ahmad Haridi, 1st edition, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, 1402 AH, 1982 AD.
- Sharh Al-Luma' li Ibn Barhan, Abu al-Qasim Abd al-Wahid bin Ali bin Omar al-Asadi, known as Ibn Barhan al-Ukbari (d. 456 AH), edited by: Dr. Faiz Faris, 1st edition, National Council for Culture Arts and Literature, Kuwait, 1404 AH, 1984 AD.
- Sharh Al-Luma' li al-Baquli, Abu al-Hasan Ali ibn al-Husayn al-Baquli al-Asbahani known as Jami' al-'Ulum (d.543 AH), edited by: Dr. Muhammad Khalil Murad Al-Harbi, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1428 AH, 2007 AD.
- Shar Al-Mufassal li Ibn Ya'ish, Abu al-Baqa' Muwaffaq al-Din Ya'ish bin Ali bin Ya'ish al-Mawsili (d.643 AH), edited by: Emile Badi' Ya'qub, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1422 AH, 2001 AD.
- Sharh Al-Muqaddimah Al-Muhsibah, Abu Al-Hassan Tahir bin Ahmed bin Babshath (d. 469 AH), edited by: Khaled Abdul Karim, 1st Edition, Al-Matba'ah Al-Asriyyah, Kuwait, 1977 AD.
- Sharh Al-Nawawi ala Muslim (Al-Manhaj fi Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj), Abu Zakaria Muhyiddin Yahya bin Sharaf Al-Nawawi (d. 676 AH), 2nd Edition, Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1392 AH.
- Sharh Jomal Al-Zajjaji, Abu Al-Hassan Ali bin Muhammad bin Ali bin Kharuf Al-Ishbili (d. 609 AH), edited by: Dr. Salwa Muhammad Omar Arab, (without edition no.), Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, 1419 AH.
- Sharh Jomal Al-Zajjaji, Abu Al-Hasan Ali bin Mo'min bin Muhammad, known as Ibn Asfur Al-Ishbili (d.669 AH), edited by: Fawaz Al-Sha'ar, supervised by: Dr. Emile Badi' Yaqub, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1419 AH, 1998 AD.
- Sharh Shudhur al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam Al-Arab, Abu Muhammad Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Hisham al-Ansari (d.761 AH), cared for by: Muhammad Abu Fadhl Ashour, 1st Edition, Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1422 AH, 2001 AD.

- Sharh Shawahid al-Mughni, Jalal al-Din Abd al-Rahman al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Ahmed Zafir Kojan, appended to comments: Muhammad Mahmoud Ibn al-Talamid al-Turkazi al-Shanqiti, (without edition no.), Al-Turath Al-Arabi Committee, 1386 AH, 1966 AD.
- Sharh Uyun Al-I'rab, Abu Al-Hasan Ali bin Fazzal Al-Mujshi'i (d. 479 AH), edited by: Dr. Hanna Jamil Haddad, 1st edition, Al-Manar Library, Zarqa, Jordan, 1406 AH, 1985 AD.
- Sharh Kitab Sibawayh, Abu Saeed al-Hassan bin Abdullah bin al-Marzban al-Sirafi (d. 368 AH), edited by: Ahmad Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1429 AH, 2008 AD.
- Sharh Mulhat Al-I'rab, Abu Muhammad al-Qasim bin Ali al-Hariri al-Basri (d. 516 AH), edited by: Dr. Faiz Faris, 1st Edition, Dar Al-Amal, Irbid, Jordan, 1412 AH, 1991 AD.
- Shi'r Al-Ahwas, Abdullah bin Muhammad bin Abdullah bin Asim Al-Ansari (died around the year 105 AH), compiled and edited by: Dr. Ibrahim al-Samarrayi, (without edition no.), Al-Andalus Library, Baghdad, Iraq, 1389 AH, 1969 AD.
- Shifa' Al-Alil fi Idhah Al-Tashil, Abu Abdullah Shams Al-Din Muhammad bin Isa bin Abdullah Al-Salsili (d. 770 AH), edited by: Dr. Al-Sharif Abdullah Ali Al-Husayni Al-Barakati, 1st edition, Al-Faisaliah Library, Makkah Al-Mukarramah, 1406 AH, 1986 AD.
- Sahih Al-Bukhari (Al-Jami Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar min umur Rasul Allah wa Sunanih wa Ayyamih), Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Bukhari (d. 256 AH), (without edition no.), Al-Matba'ah Al-Kubra Al-Amiriyyah, Bulaq, Egypt, 1312 AH.
- Sahih Muslim (Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar bi naql Al-Adl 'an Al-Adl ila Rasul Allah), Abu Al-Hasan Muslim Ibn Al-Hajjaj Al-Nisaburi (d.261 AH), edited by: Muhammad Fuad Abdul-Baqi, 1st Edition, Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, distributed by: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon. 1412 AH, 1991 AD.
- Dharayir Al-Shi'r, Abu al-Hasan Ali bin Mu'min bin Muhammad, known as Ibn Asfur al-Ishbili (d.669 AH), edited by: Mr. Ibrahim Muhammad, 1st Edition, Dar Al-Andalus, Beirut, Lebanon, 1980 AD.
- Ilal Al-Nahw, Abu al-Hasan Muhammad bin Abdullah al-Warraq (d. 381 AH), edited by: Mahmoud Muhammad Mahmoud Nassar, 2nd Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1429 AH, 2008 AD.
- Umdat al-Qari fi Sharh Sahih al-Bukhari, Abu Muhammad Badr al-Din Mahmoud bin Ahmad bin Musa al-Ayni (d.885 AH), (without edition no.), Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, Beirut, Lebanon, without publication date.
- Gharayib Al-Tafsir wa Ajayib Al-Ta'wil, Abu al-Qasim Burhan al-Din Taj al-Qurra' Mahmud bin Hamzah bin Nasr al-Kirmani (died about 505 AH), edited by: Shamran Sarkal Younes Al-Ijli, (without edition no.), Al-Qibla House for Islamic Culture, Jeddah, Saudi Arabia, Quran Sciences Foundation, Beirut, Lebanon, without publication date.
- Al-Ghurrah Al-Makhfiyyah fi sharh Al-Durrah Al-Alfiyyah fi ilm Al-Arabiyyah, Abu al-Abbas Ahmad bin al-Hussein bin al-Khabbaz al-Mawsili (d.639 AH), edited by: Muhammad Mustafa al-Khatib al-Zamalkani, 1st Edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1440 AH, 2019 AD.
- Al-Fusul fi Al-Arabiyyah, Abu Muhammad Sa'id Ibn Al-Mubarak Ibn Al-Dahhan (d. 569 AH), edited by: Dr. Faiz Faris, 1st Edition, Dar Al-Amal, Irbid, Jordan, Al-Risala Foundation, Beirut, Lebanon, 1409 AH, 1988 AD.

- Qawa'id Al-Mutarahah fi Al-Nahw, Abu Muhammad Jamal al-Din al-Husayn bin Badr bin Iyaz al-Baghdadi (d.681 AH), edited by: Dr. Yas Muhammad Abu Al-Hayja, Sharif Abdul-Karim Al-Najjar, and Ali Tawfiq Al-Hamad, (without edition no.), Dar Al-Amal, Irbid, Jordan, 1432 AH, 2011 AD.
- Kitab Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar Sibawayh (d.180 AH), edited by: Abd al-Salam Muhammad Haroun, 3rd Edition, Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 1408 AH, 1998 AD.
- Al-Kunnash fi fannay Al-Nahw wa Al-Sarf, Abu al-Fida 'Imad al-Din Ismail bin al-Afdhal Ali al-Ayyubi Sahib Hama (d.732 AH), edited by: Dr. Riad Bin Hassan Al-Khawwam, (without edition no.), Al-Maktabah Al-Asriyyah, Saida, Beirut, Lebanon, 1425 AH, 2004 AD.
- Al-Lubab fi Ilal Al-Bina' wa Al-I'rab, Abu al-Baqaa Abdullah bin al-Hussein bin Abdullah al-Ukbari (d.616 AH), edited by: Muhammad Othman, 1st Edition, Religious Culture Library, Cairo, Egypt, 1430 AH, 2009 AD.
- Al-Lamhah fi Sharh Al-Mulhah, Abu Abdullah Shams al-Din Muhammad ibn al-Hasan ibn Siba' known as Al-Sayegh (d.720 AH), edited by: Ibrahim bin Salim al-Sa'idi, 1st Edition, Islamic University, Al-Madinah Al-Munawwarah, 1424 AH, 2004 AD.
- Al-Luma' fi Al-Arabiyyah, Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), edited by: Samih Abu Mughli, (without edition no.), Majdalawi Publishing House, Amman, Jordan, 1988 AD.
- Majalis Tha'lab, Abu al-Abbas Ahmad bin Yahya bin Zaid, known as Tha'lab (d. 291 AH), edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun, 2nd edition, Dar al-Ma'arif, Cairo, Egypt, 1960 AD.
- Al-Mohtaseb fi Tabyiin wujuh Shawadh Al-Qira'at wa Al-Idhah 'anha, Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), Edited by: Ali Al-Najdi Nasif, Abdel Halim Al-Najjar, and Abdel Fattah Ismail Shalabi, 2nd edition, Sezgin House for Printing and Publishing, 1406 AH, 1986 AD.
- Al-Muhalla (Wujuh Al-Nasb), Abu Bakr Ahmad bin Al-Hussein, known as Ibn Shuqair, Al-Nahwi Al-Baghdadi (d.317 AH), edited by: Dr. Faiz Faris, 1st edition, Al-Risala Foundation, Beirut, Lebanon, and Dar Al-Amal, Irbid, Jordan, 1408 AH, 1987 AD.
- Mukhtasar fi Shawadh Al-Qur'an min Kitab Al-Badi', Abu Abdullah al-Husayn bin Ahmed bin Hamdan bin Khalawayh (d.370 AH), Edited by: Gotthelf Bergstrasser, and Attention: Arthur Jeffery, (without edition no.), Al-Mutanabbi Library, Cairo, Egypt, without publication date.
- Al-Musa'id ala Tashil Al-Fawayid (Sharh Al-Tashil li ibn Aqil) Bahaa al-Din Abdullah bin Abdullah bin Abdul Rahman al-Qurashi al-Hashemi al-Aqili al-Hamdani al-Masri, known as Ibn Aqil (d. 679 AH), Edited by: Muhammad Kamel Barakat, (without edition no.), Dar Al-Fikr, Damascus, Syria, 1400 A.H., 1980 A.D.
- Al-Masa'il Al-Basriyyat, Abu Ali Al-Hassan Bin Ahmed Bin Abd Al-Ghaffar Al-Farsi (d. 377 AH), Edited by: Dr. Muhammad Al-Shater Ahmed Mohamed Ahmed, 1st Edition, Al-Madani Press, Cairo, Egypt, 1405 AH, 1985 AD.
- Al-Masa'il Al-Baghdadiyyat (Al-Masa'il Al-Mushkilah), Abu Ali al-Hassan bin Ahmed bin Abd al-Ghaffar al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Salah al-Din Abdullah al-Sangawi, (without edition no.), Ministry of Endowments, Republic of Iraq, without publication date.
- Al-Masa'il Al-Manthurah, Abu Ali al-Hassan bin Ahmed bin Abd al-Ghaffar al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Dr. Sharif Abdul-Karim Al-Najjar, 1st edition, Dar Ammar, Amman, Jordan, 1424 AH, 2004 AD.

- Mustakhraj Abi Awanah, Abu Awanah Yaqub bin Ishaq bin Ibrahim Al-Nisaburi Al-Esfarayini (d. 316 AH), edited by: Ayman bin Aref Al-Dimashqi, 1st edition, Dar Al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, 1419 AH, 1988 AD.
- Mushkil I'rab Al-Qur'an, Abu Muhammad Makki bin Abi Talib al-Qaisi (d. 437 AH), edited by: Dr. Hatem Saleh Al-Dhamin, 2nd Edition, Al-Risala Foundation, Beirut, Lebanon, 1405 AH, 1984 AD.
- Musannaf Ibn Abi Shaybah, Abu Bakr Abdullah bin Muhammad bin Ibrahim al-Absi, known as Ibn Abi Shaybah (d. 325 AH), edited by: Kamal Yusef al-Hut, 1st Edition, Al-Rushd Library, Riyadh, Saudi Arabia, 1409 AH.
- Ma'ani Al-Qur'an wa I'rabuh, Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sariy bin Sahl Al-Zajjaj (d. 311 AH), edited by: Dr. Abdul-Jalil Abdo Shalabi, 1st Edition, Alam Al-Kutub, Beirut, Lebanon, 1408 AH, 1988 AD.
- Ma'ani Al-Qur'an, Abu al-Hasan Saeed bin Mas'adah al-Akhfash al-Awsat (d. 215 AH), edited by: Dr. Huda Mahmoud Qarra'ah, 1st Edition, Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 1990 AD.
- Ma'ani Al-Qur'an, Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzur al-Daylami al-Farra' (d. 207 AH), edited by: Muhammad Ali al-Najjar and Ahmad Yusef Najati, third edition, Alam Al-Kutub, Beirut, Lebanon, 1403 AH, 1983 AD.
- Mughni al-Labib 'an Kutub Al-A'arib, Abu Muhammad Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Hisham al-Ansari (d.761 AH), edited by: Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid, (without edition no.), Dar al-Talayi', Cairo, Egypt, without publication date.
- Al-Mufassal fi Ilm Al-Arabiyyah, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar Al-Zamakhshari (d.538 AH), edited by: Dr. Fakhr Saleh Qdarah, 1st edition, Dar Ammar, Amman, Jordan, 1425 AH, 2004 AD.
- Al-Maqasid Al-Safiyah fi Sharh Al-Khulasah Al-Kafiyah, Abu Ishaq Ibrahim bin Musa al-Shatibi (d.790 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman bin Sulaiman Al-Uthaimin, 1st Edition, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, 1428 AH, 2007 AD.
- Al-Maqasid Al-Nahwiyyah fi Sharh Shawahid Shuruh Al-Alfiyyah (Sharh Al-Shawahid Al-Kubra) Abu Muhammad Badr al-Din Mahmoud bin Ahmad bin Musa al-Ayni (d.885 AH), edited by: Dr. Ali Muhammad Fakhir, Ahmed Muhammad Tawfiq Al-Sudani, and Abdel Aziz Muhammad Fakhir, 1st Edition, Dar Al-Salam, Cairo, Egypt, 1431 AH, 2010 AD.
- Al-Muqtasid fi Sharh al-Idhah, Abu Bakr Abd al-Qaher bin Abd al-Rahman bin Muhammad al-Gurgani (d. 471 AH), edited by: Dr. Kazem Bahr Al-Marjan, (without edition no.), Publications of the Ministry of Culture and Media, Republic of Iraq, 1982.
- Al-Muqtathab, Abu al-Abbas Muhammad Ibn Yazid al-Mubarrid (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Adhimah, (without edition no.), Ministry of Endowments, Cairo, Egypt, 1415 AH, 1994 AD.
- Al-Muqarrab, Abu Al-Hasan Ali bin Mu'min bin Muhammad, known as Ibn Asfur Al-Ishbili (d.669 AH), edited by: Ahmad Abd Al-Sattar Al-Jawari and Abdullah Al-Jubouri, 1st Edition, without publication place, 1392 AH, 1972 AD.
- Al-Munsif (Sharh Kitab Al-Tasrif li Al-Mazini), Abu Al-Fath Othman Bin Jinni (d. 392 AH), edited by: Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, 1st Edition, Dar Ihya' Al-Turath Al-Qadim at the Ministry of Public Education, Cairo, Egypt, 1373 AH, 1954 AD.

- Al-Minhaj fi Sharh Jomal Al-Zajjaji, Yahya bin Hamzah Al-Alawi (d.749 AH), edited by: Dr. Hadi Abdullah Naji, 1st Edition, Al-Rushd Library Nashirun, Riyadh, Saudi Arabia, 1430 AH, 2009 AD.
- Al-Nukat fi Tafsir Kitab Sibawayh wa Tabyiin Al-Khafiy min Lafdhih wa Sharh Abyatih wa Gharibih, Abu Al-Hajjaj Yusuf bin Suleiman bin Isa Al-A'lam Al-Shantamari (d.476 AH), Edited by: Rashid Belhabib, (without edition no.), Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Kingdom of Morocco, 1420 AH, 1999 AD.
- Hama' Al-Hawami' fi Sharh Jam' Al-Jawami', Jalal Al-Din Abdul Rahman Al-Suyuti (d. 911 AH), Edited by: Ahmad Shams Al-Din, 1st Edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1418 AH, 1998 AD.

**B. Theses:**

- Abu Abdullah bin Al-Fakhar wa Juhuduh fi Al-Dirasat Al-Nahwiyyah ma'a tahqiq Kitab Sharh Al-Jomal, (Muhammad bin Ali bin Ahmed, known as Ibn al-Fakhar, died within the year 756 AH), a doctoral thesis by the student: Hammad bin Muhammad Hamid al-Thumali, supervised by: Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tannahi, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, academic year 1409-1410 A.H.
- Sharh Kitab Al-Jomal li Al-Zajjaji, authored by: Taher bin Ahmed bin Babshath (d.469 AH), study and Editing, doctoral thesis by student: Hussein Ali Lafta Al-Saadi, supervised by: Dr. Taha Mohsen Abdul Rahman, College of Arts, University of Baghdad, Iraq, 2003 AD.

**C. periodicals:**

- Al-Tawkid bi Al-Dhamir fi Al-Bayan Al-Qur'ani, Dr. Qahtan Jassim Mohammed Al-Midhwid, Journal of Tikrit University for Humanities, October 2015 AD, Vol. 22, Issue 7.
- Dhahirat Al-Ihtiraz fi Al-Nahw Al-Arabi, Dr. Wa'ad Dilayyan Anwar, Journal of Tikrit University for Humanities, July 2015 AD, Vol. 22, Issue 4.